المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 25 نيسان 2022

أبرزعناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

-بعد منتصف الليل: إطلاق صاروخ على الجليل الغربي.

-بايدن أبلغ بينت أنه سيزور إسرائيل في الصيف.

-قمة بمشاركة الرئيس السيسي والملك الأردني وولي العهد الإماراتي لبحث أحداث الأقصى.

"معاريف":

-بينت يهنئ بايدن بعيد الفصح ويقول إنه يعمل لوقف العنف والتحريض في القدس.

-اعتقال مواطن من شعفاط لإهانته لعلم إسرائيل.

"تايمز أوف إسرائيل":

-البيت الأبيض: بايدن يعلن زيارة لإسرائيل في الأشهر المقبلة.

-تقرير الاستعراض الجوي في "يوم الإستقلال" سيحلق لأول مرة فوق الخليل وكريات أربع.

"هآرتس":

-انتخاب ماكرون لولاية ثانية.

-وزير الدفاع الأميركي دعا وزير الأمن الإسرائيلي إلى مؤتمر لدعم أوكرانيا عسكريا.

-في افتتاحية الصحيفة: جيش الدفاع عن المستوطنين.

-"العليا" ترد التماسا لأربع عائلات من غزة قتل أولادهم بصواريخ وهم يلعبون على شاطئ البحر.

* * *

مقالات

"يديعوت أحرونوت": ثمن ضبط النفس

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تقدم أحداث الفترة الأخيرة التي بدأت بموجة من العمليات واستمرت بالاحتجاجات في المسجد الأقصى واستئناف إطلاق الصواريخ من غزة، دليلاً على انهيار المفهوم الأمني "الإسرائيلي" الذي تمت صياغته في العام الماضي.

في مواجهة غزة، اتبعت الحكومة الحالية سياسة تنص ببساطة على أنه يمكن منح حماس وقطاع غزة تسهيلات اقتصادية كبيرة، وسنسمح بدخول غير مسبوق للعمال إلى "إسرائيل"، ما سيحسن الوضع الإنساني، من جهتها حماس ستلتزم بالهدوء حتى من خلال منع مطلقي الصواريخ.

هكذا في الحقيقة، أطول فترة تهدئة تحققت منذ الانسحاب من قطاع غزة، لكن الثمن الذي تدفعه "إسرائيل" ليس اقتصادياً فقط، وهذا اتفاق ضمني أنه يمكن لحماس أن تراكم قوتها تحت ظل هذا الهدوء.

صرح رئيس الوزراء بينت ووزير الجيش غانتس ورئيس الأركان كوخافي بأن السياسة الهجومية ستتغير، وسيكون لكل بالون أو صاروخ رد فعل حاد.

هذه السياسة التي وفرت الهدوء للمستوطنين في الجنوب استمرت قرابة 11 شهراً وانهارت.

المشكلة هي أن كبار القادة الأمنيين والسياسيين، الذين كانوا يعرفون أن هذه السياسة باطلة ولن تكون مجدية على المدى البعيد، لم يستوعبوها بالفعل، ولم يجروا التعديلات اللازمة.

حماس لم تدفع الثمن، و"إسرائيل" من جهتها تحاول من خلال التنازلات الكاسحة إجبارها على العودة إلى مسار التهدئة، بينما هي نفسها خرجت عن مسارها.

وكأن الدروس المستفادة من عملية "الجرف الصامد" (العدوان على غزة2014)، و"حارس الأسوار" (معركة سيف القدس)، لم يقرأ قادة المؤسسة الأمنية والسياسية حماس بشكل صحيح، ولم يتعلموا.

ولم يُقابل إطلاق النار الأخير أي رد عسكري، وتقرر تغيير الاستراتيجية ومعاقبة سكان قطاع غزة بعدم السماح للعمال الفلسطينيين بدخول "إسرائيل" للعمل، ومن المفترض أن يؤدي هذا إلى الضغط على قيادة حماس من جانب 12000 عامل قدموا لدوائر كبيرة من أفراد الأسرة.

لكن من المشكوك فيه أن تنجح، إذا كنت تعتقد أن الاقتصاد يجلب الهدوء، وأن هناك حاجة للتمييز بين المقاومة والسكان، فلماذا نضر به وليس بذراع حماس العسكرية؟ كيف تقوم على الفور بتغيير استراتيجية 180 درجة؟

ويرى كبار أعضاء الجيش "الإسرائيلي" الوضع بشكل مختلف، فهم يحددون جهود حماس لتهدئة المنطقة، من بين أمور أخرى من خلال إحباط عمليات إطلاق النار والاعتقالات المبكرة.

كانت هجمات سلاح الجو الأسبوع الماضي كبيرة، وألحقت أضرارًا بأسلحة مهمة للتنظيم الذي بدوره لا يريد الدخول في جولة قتال أخرى.

مهمة الجيش الآن ليست الوصول إلى نقطة يؤدي الرد القوي فيها إلى زيادة الضغط.

وينتج عنه عملية تشبه "الحزام الأسود "في منتصف رمضان (موجة اغتيالات قادها جيش العدو ضد حركة الجهاد الإسلامي في نوفمبر 2019).

المؤسسة الأمنية- "الشاباك والجيش والشرطة"- انشغلت في الأشهر الأخيرة بقضية واحدة هي المسجد الأقصى، وكان الجيش يستعد لشهر رمضان كدرس من العام الماضي وبعد صدمة عملية "حارس الأسوار"، عندما لم يتوقع أحد في منتدى الأركان إطلاق الصواريخ على القدس.

هذه المرة قالوا في الجيش "الإسرائيلي" والشرطة، "سنحافظ على الهدوء في المسجد الأقصى بأي ثمن، ونفرق بين الساحات."

لكن ادعاء كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية والمستوى السياسي، الذين تم إطلاعهم على أنهم تمكنوا من الحفاظ على هذا التمييز (التفريق بين الساحات)، أن هذا الأمر لم يصمد كثيرا، وحماس ستشعل القدس والضفة الغربية، كما سمحت بإطلاق النار من غزة.

ركزت المؤسسة الأمنية بشكل كبير على ما كان يحدث في القدس لدرجة أنها غفلت الخلايا في الداخل واختراق السياج في الضفة.

بينما كانت منزعجة للغاية من الحفاظ على الهدوء في الصلوات في المسجد الأقصى، بدا للمستوطنين في "غلاف غزة" أن شخصًا ما في "الكريا" (مقر وزارة جيش العدو)، لم يلاحظ أنهم مطالبون مرة أخرى بدخول المناطق المحمية.

في أثناء القتال في المنطقة الأمنية في لبنان، كانت مهمة الجيش "الإسرائيلي" واضحة، فكل جندي في تلك الأيام يتذكر جيداً اللافتة التي عُرضت في كل قاعدة ومركز: "الهدف: حماية المستوطنات الشمالية."

يجب على "إسرائيل" أن تفعل كل شيء للحفاظ على الهدوء داخل حدودها، ولدينا تحديات اجتماعية واقتصادية وأمنية أكبر مما ينتج عن قطاع غزة، ولا يمكن إلا أن نغض الطرف عن مفهوم التهدئة مع القطاع، المفهوم نفسه الذي انهار قبل حوالي عام في عملية "حارس الأسوار."

لذلك تأكد لنا أن "ما كان ليس ما سيكون"، ولكن بالنسبة للمستوطنين في "غلاف غزة"، فهو بالضبط الشيء نفسه.

وتحتاج المؤسسة الأمنية إلى توسيع منظورها ليس فقط في المسجد الأقصى، وإعادة حساب المسار، والبدء من القاعدة، وتحديد المهمة" :الهدف: حماية المستوطنات الجنوبية."

* * *

"مكورريشون": هل استعادت "إسرائيل" الردع أمام حماس؟

بقلم نعوم أمير

في غزة يستيقظون صباح اليوم (الأحد)، يسألون أنفسهم أي عنوان للأخبار يجب أن يصدقوا، تلك التي تنذر بمعركة تنشرها "إسرائيل" وتتعهد بأنه إذا استمر إطلاق النار من غزة، فإن "الجيش الإسرائيلي "سيطلق عملية في قطاع غزة، أو يثير التساؤل حول ما إذا كانت الحكومة مستقرة، بالنظر إلى رغبة "الجيش الإسرائيلي" في وقف التصعيد.

" إسرائيل" من جهتها تتحدث بصوتين، أحدهما يعد بضربة قوية لمواصلة إطلاق النار وإغلاق المعابر، والآخر لا يرد على إطلاق الصواريخ في نهاية الأسبوع عبر عمل عسكري، وسيتعين على غزة أن تقرر إلى أين تتجه، لقد علمنا في السنوات الأخيرة أنه لا شيء يحدث في غزة بدون موافقة حماس، وهي التي ستحدد الاتجاه هذه المرة أيضاً.

وهناك من يدعي أن البرق أيضاً يعمل لصالح يحيى السنوار، وهكذا وُلد مفهوم أنه كلما كان هناك طقس عاصف، ترسل حماس رسائل إلى "الجانب الإسرائيلي"، على الجانب الآخر من القطاع أخفقت حركة الجهاد الإسلامي التي أوضحت أنها وراء إطلاق النار في نهاية الأسبوع، في إطلاق سلسلة عمليات إطلاق صواريخ بطريقة ناجحة ومؤثرة باستثناء سقوط صاروخ واحد في ساحة منزل في سديروت، وعلى الجانب الإحصائي السيئ من القبة الحديدية، والتي فشلت من الناحية التشغيلية، وفي المقابل الجهاد الإسلامي لم تنجح في إطلاق قوة نيران رادعة.

الجانب الآخر من المعادلة هو مصر، والتي بدورها تريد أن تفعل كل شيء لتهدئة الأجواء، الرسائل التي تمر من القاهرة إلى غزة هي أنه إذا استمر الوضع الأمني، فإن "الجيش الإسرائيلي" قد أعد بالفعل هجومًا مكثفًا بخريطة أهداف جديدة.

السؤال هو ما إذا كانت هناك قيادة في "إسرائيل" ستمنح الضوء الأخضر لمثل هذا العمل؟ في الخلفية بالطبع يحوم الوضع السياسي: حيث يجادل البعض أنه إذا رأى "رئيس الوزراء نفتالي بينت" أن فترته القصيرة تقترب من نهايتها، والذي سوف يبذل قصارى جهده في غزة لاستعادة بعض القوة السياسية، لكن من كان يظن أن "رئيس وزراء إسرائيليا" قد يستخدم غزة كملاذ أخير؟

ستحدد الأيام العشرة القادمة إلى أين نتجه، هل "إسرائيل" في طريقها إلى المواجهة مع غزة – التي بدأت موجة الإرهاب هذه منذ أكثر من شهرين – أم أنها مستمرة في احتواء الإرهاب، واعتباره أمرًا مفروغًا منه، والرد بطريقة تحددها المؤسسة العسكرية "بما لا يصل إلى عتبة التصعيد؟

إن "الجيش الإسرائيلي" الذي تعلم في السنوات الأخيرة كيف يتعايش مع كل تشكيل ائتلافي ممكن، (يكون سبباً في التوتر الأمني) يوضح أنه مستعد لأي سيناريو، ولكن يجب أن نتذكر أنه حتى عشية عملية "حارس الأسوار" قالوا الشيء نفسه، ومع ذلك فشلوا في تحقيق الإنجاز المطلوب.

إن التلويح بالهدوء خلال نصف عام ليس إنجازًا، ولكنه في الأساس مصلحة للطرف الآخر (حماس) للتوقف والتنفس وتقييم الموقف وإعادة التسلح، فليس من المؤكد أن "إسرائيل" استعادت قدراتها منذ أيار (مايو) الماضي، مثلما تمكنت حماس من استعادة الشجاعة لمواجهة "إسرائيل."

* * *

"يديعوت أحرونوت": أسبوع حاسم لمنع التصعيد في غزة

في أعقاب إطلاق الصواريخ الأسبوع الماضي على غلاف غزة، يعتبر "الجيش الإسرائيلي" الأسبوع القادم حاسماً للحد من التدهور الأمني، فكل المؤشرات لدى "الجيش الإسرائيلي" تشير إلى أن حماس مهتمة باستمرار الهدوء الأمني والتسهيلات المدنية التي يتمتع بها سكان غزة، وبالتالي تمتنع عن تجديد المسيرات الاحتجاجية على السياج، بما في ذلك في أيام ذكرى المناسبات الفلسطينية. ومع ذلك فإن معظم اليقظة ستكون موجهة إلى الأسبوع المقبل الأسبوع، الأخير من رمضان، من بين أمور أخرى الخشية هي من نيران القناصة على "أهداف "إسرائيلية" على الحدود، وبالتالي سيتم الحفاظ على اليقظة العالية في فرقة غزة، مع قوات مدرعة ومشاة إضافية.

تسبب قصف المنشأة الواقعة تحت الأرض التي هاجمها سلاح الجو في منتصف الأسبوع في خسارة حماس لأصول مهمة في مراكمة قوتها، فالمواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج محركات الصواريخ خصصت لتحسين الصواريخ التي تزيد مسافتها على 15 كم بشكل كبير، وثباتها أثناء التحليق، وبالتالي جعلها دقيقة نسبيًا بالطبع مقارنة بالأسلحة الكمية في قدرتها على إصابة الهدف. وبذلك تجعل من صواريخ حماس أكثر معيارية مع احتمالية منخفضة للسقوط أو التفكك أثناء الطيران أو التحليق.

وأظهر تحقيق الأداء الذي أجري في الجيش بعد الهجوم أن الهدف قد تم تدميره بالفعل، وبالتالي تعرضت منظومة صواريخ التنظيم التي لم تتعافَ بالكامل بعد من "عملية حارس الأسوار "لضربة كبيرة. وقالت القيادة العسكرية والمستوى السياسي إنه بالتوازي مع الاستعدادات لاستئناف هجمات الرد في قطاع غزة – وهي خطوة لم تنفذ في النهاية – فإن المستوى القيادي العسكري الأعلى هو من أوصى بإغلاق معبر إيريز أمام العمال الفلسطينيين غدًا (الأحد)، كبديل لمهاجمة أهداف في قطاع غزة، وتم قبول هذه التوصية في نهاية المطاف.

قام كبار المسؤولين الأمنيين بتقييم الوضع خلال نهاية الأسبوع المتوتر في أعقاب ثلاثة حوادث إطلاق صواريخ هذا الأسبوع في قطاع غزة، والتي انتهى أخطرها يوم الأربعاء بصاروخ عيار 107 ملم سقط في فناء منزل في سديروت، دون أن تعترضه القبة الحديدية.

" الجيش الإسرائيلي" يقدر أن حركة الجهاد الإسلامي تقف وراء أول حادثتي إطلاق صواريخ على الأقل والمتعلقة مباشرة بالاستفزازات والمواجهات في المسجد الأقصى في الأسبوع الماضي.

ويعتقد الجيش أن ثاني أكبر منظمة في قطاع غزة تحاول تحدي حماس، تعمل المنظمة التي تسيطر على غزة من خلال نقاط التفتيش واعتقال النشطاء في محاولة لفرض الهدوء داخل قطاع غزة، لكنها في الوقت نفسه تعمل على توتير الأجواء في القدس وتشجيع العمليات في الضفة الغربية.

على غرار الأسابيع التي سبقت التصعيدات في السنوات الأخيرة، هذه المرة أيضًا، تحدد الجهات العسكرية وتقول إن حماس تريد استمرار الهدوء الأمني في الجنوب، لكن هذه المرة شعبياً لديها الكثير لتخسره.

* * *

"يديعوت أحرنوت": خريطة الألغام في الساحة الفلسطينية الشهر المقبل قبل المواجهات القادمة

بقلم إليور ليفي

انتهى عيد الفصح ومعه التوتر الناجم عن اقتحام اليهود للمسجد الاقصى، لكن هذا كان فقط أحد دوافع المواجهات، هناك ثمانية أيام متبقية حتى نهاية شهر رمضان، وفي نهاية الأسبوع ستكون هناك صلاة الجمعة الأخيرة من الشهر، والتي تتميز تقليديًا بوجود عدد أكبر من المصلين، لكن أمامنا أسبوع كامل، وفي الشرق الأوسط هذه فترة طويلة من الزمن. ولأول مرة في التصعيد الحالي ضد قطاع غزة، قررت "إسرائيل" فرض عقوبات مدنية بدلاً من الرد العسكري على إطلاق الصواريخ، اعتبارًا من اليوم لن يُسمح لـ 12000 عامل فلسطيني بالعمل في الداخل، وهذا عقاب كبير لقطاع غزة يحرم سكانه من دخل يومي يبلغ خمسة ملايين شيكل.

توقيت الاستجابة له أهمية كبيرة أيضا، ويستعد الفلسطينيون في الأيام المقبلة لعيد الفطر الذي سيبدأ في نهاية شهر رمضان، وهو عطلة تنطوي على نفقات كبيرة للتسوق والهدايا والرحلات، واعتمدت عشرات الآلاف من العائلات في قطاع غزة على دخل العمال المعرّض للخطر حاليًا.

هذه رافعة كبيرة للضغط المدني على حماس المتنبهة للاستياء العام الداخلي، ويمكنها تسريع التهدئة في قطاع غزة مقابل عودة الهدوء، من ناحية أخرى قد يشجع الإحباط المدني الداخلي حماس على نقل هذه نيران المعركة النيران من المنظمة إلى "إسرائيل"، لقد حدث هذا من قبل.

في الأسبوع الماضي أبطأ "الجيش الإسرائيلي" نشاطه في الضفة الغربية بشكل عام، وفي منطقة جنين بشكل خاص، كما أدى تراجع النشاط إلى تقليص عدد الاشتباكات مع القوات الأمنية وعدد الشهداء الفلسطينيين في الأيام الأولى من العملية، وخفض لهب النيران يسبب في تجميد حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لذلك ركزوا في الأيام الأخيرة على إشعال ساحة القدس الشرقية، لكن الواقع مائع، وهجوم واحد خطير يكفي لتغيير الصورة الكاملة للواقع، يجب أن يكون المظهر، بالطبع، إلى الأمام.

في غضون ثلاثة أسابيع سيحيي الفلسطينيون يوم النكبة، بينما في "إسرائيل" سيحتفلون بعيد الاستقلال، وستحاول حماس الجهاد الإسلامي القيام بكل ما هو ممكن لتدمير أجواء العطلة من خلال الهجمات التي تنطلق من الضفة الغربية أو القدس الشرقية. يمكن أن تؤدي أنشطة مكافحة الإرهاب التي تقوم بها المؤسسة الأمنية مرة أخرى إلى مقتل عدد كبير من الفلسطينيين وتقويض الهدوء النسبي مرة أخرى، بعد ذلك سيعقد حدثان، في الواقع الحدث الأول ذكرى "حارس الأسوار"، ثم يوم القدس. كما أصبحت مسيرة الاعلم التقليدية في البلدة القديمة رمزية للطرفين – "إسرائيل" وحماس – ولن يرغب أي منهما في التغاضي عنها أولاً. وقال مصدر فلسطيني مرتبط بالفصائل العسكرية في غزة لموقع يديعوت أحرونوت بشأن أيام الذكرى في الشهر المقبل" :حماس تعلم جيداً أنها إذا لم تتدخل في قطاع غزة من أجل القدس والأقصى فإنها ستخسر الكثير، لهذا السبب تحظى حماس بهذا الدعم الكبير للجمهور الفلسطيني في القدس، والجهاد الإسلامي ستمضي قدماً مع حماس في هذا الصدد."

* * *

"يديعوت أحرونوت": العنف ثمرة الضعف!

بقلم: جلعاد شارون

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

حين تدور رحى المعركة بين قوات الأمن وبين الرعاع المحرض والعنيف في الحرم، فإننا نخسر في كل الأحوال – إذا فعلنا ما ينبغي وكسرنا الشغب العنيف، قامت صرخة في كل العالم. وإذا «احتوينا» مثلما يطيب لبينيت وحكومته، أي انثنينا أمام الإرهاب والعنف، فإننا سنحصل على انعدام الحوكمة والفوضى في العاصمة.

من أين جاء بينيت بهذا الغباء، في السماح بدخول حر الى الحرم لكارهي إسرائيل في كل عمر؟ فالمسؤولون عن

أكوام الحجارة ومباراة الكرة داخل المسجد، المكان الذي يفترض أن يكون مقدسا، هم شبان جاؤوا فقط كي يثيروا المشاكل وليس لهم ما يبحثون عنه هناك. مرات عديدة في الماضي حصر الدخول لأبناء 50 فما فوق، ولا يوجد سبب يجعلنا لا نفعل هذا الآن أيضا. التفريق بين من جاء ليصلي وبين المشاغبين العنيفين يجب أن يتم بعيدا عن البلدة القديمة. اضطرابات في شعفاط او في كفر عقب لا تهم العالم حقا. على الحكومة أن تستخدم عقلها قليلا وتسد طريق هؤلاء المخربين حيث ما هو مريح لنا معالجتهم، وليس في الحرم. ومثلما يوقف التلوث في الجسد قبل أن يصل الى القلب، فإنه إذا ما دارت المعركة في القلب يكون الأمر معقدا وخطيرا. ساحة الحرم مليئة بأعلام «حماس»، وعلم فلسطين معلق على القبة الذهبية، وهذا بعد أن قرر بينيت إغلاق الحرم أمام اليهود. عندما نتراجع أمام الإرهاب، فإنه لا يهدأ – بل العكس يرفع الرأس ويعربد أكثر. لماذا يحتاج اليهود لأن يحجوا الى الحرم؟ لماذا التجول في القدس مع الأعلام؟ ما هي الفرضية الأساس من خلف هذه الأسئلة؟ وأنا لا اقصد اليساريين المتطرفين الذين يكفرون بحقنا. المقصود هو واحد مثل بينيت الذي تحدث بلا انقطاع عن حقنا في البلاد وبخاصة في القدس والآن يفرض القيود على اليهود.

الافتراض هو أن الرعاع المحرض ليس طبيعيا وليس عقلانيا، أما اليهود فبالذات نعم. يوجد جوابان لهذا النهج المرفوض: الأول مبدئي – عندما تكون المالك القانوني للمكان، فإنك تسير فيه كما تشاء. والثاني، جموع المشاغبين لا يهدؤون أمام الضعف والتراجع بل العكس العنف يزداد فقط.

نحن المالكون القانونيون للمكان. 3 آلاف سنة والقدس هي عاصمتنا، 1600 سنة قبل أن يأتي الإسلام الى العالم على الإطلاق. العنف يجب أن يكسر، والقيود يجب أن تفرض على من يشاغب وعلى من يهاجم بالحجارة وبالألعاب النارية – وليس على من يريد أن يسير في القدس دون أن يؤذي أحدا. علم مرفوع لم يبعث بأحد الى المستشفى أما الحجارة بالذات فتفعل ذلك.

باب العامود يوجد على مسافة 2.300 متر من الكنيست. كيف يحتمل أن السير إليه، مع علم أو دون علم هو على الإطلاق مسألة أمن قومي؟ هل يحتاج مواطن أميركي الى أي إذن لأن يسير في واشنطن مع علم؟ وهل يحتاج مواطن بريطاني الى هذا الإذن؟

ان من مهمة رئيس الوزراء ان يتأكد من ان هذه الحرية قائمة – لا ان يمنعها. لقد صمت بينيت صمتا مطبقا عندما تحدث وزير الخارجية الأميركي عن «عنف المستوطنين»، وسكت أمام دعوة رئيس وزراء الأردن الى العنف وأمام أقوال أردوغان الوقحة. بدلا من أن يذكر الأردني بأيلول الأسود وأردوغان بالأكراد والأرمن – يسكت. هكذا لن يكون هنا هدوء. الضعف في منطقتنا هو دعوة الى العنف.

* * *

"هآرتس": تعلَّموا من محاميد!

الأحداث في نطاق المسجد الأقصى في الأسبوع الأخير نالت اهتماما دوليا. وبشكل استثنائي انعقد اجتماع لوزراء خارجية دول عربية مؤثرة بأخطار قصير من أجل بحثه في المسألة الفلسطينية في عمان الأسبوع الماضي؛ الرئيس الفلسطيني أبو مازن تلقى مكالمة هاتفية من وزير الخارجية الأميركي، الذي بعث الى المنطقة وفدا من كبار رجالات وزارته. إضافة الى ذلك تحدث أبو مازن مع رئيسي روسيا وتركيا، وفي الجبهة الجنوبية عمل الوسطاء المصريون بكد في محاولة لمنع اشتعال من جانب الفصائل في غزة. سطحيا ثبت أن الاهتمام الدولي والعربي يتحقق بسهولة أكبر عندما تكون اضطرابات في المسجد الأقصى. ففي الشهر الأخير، قتل في الضفة 20 شابا فلسطينيا، معظمهم من منطقة جنين، ولكن هذا لم يجعل أي زعيم دولي يتأثر.

في المجتمع العربي في إسرائيل كان الميل هذه السنة مختلفا جوهريا عنه في أحداث السنة الماضية – سواء بسبب آثار الأحداث القاسية في حملة «حارس الأسوار» أم لأنه في اثنتين من العمليات الأخيرة، في بئر السبع وفي الخضيرة كان يشارك عرب من مواطني إسرائيل بل ومن «داعش»، وموجة التنديدات بالأفعال تسللت الى الجمهور العربي. في الزعامة المحلية اختاروا عن قصد إلا يصعدوا. فعلى مدى أسبوعين، في الوقت الذي توجد فيه القدس في ذروة التوتر والضفة تواجه موجة اعتقالات، في المجتمع العربي في إسرائيل كادت لا تصدر دعوات للتظاهر. صحيح أنه أجريت اعتقالات وقائية، بما فيها اعتقالات إدارية، ولكن الأجواء في الميدان كانت مختلفة. في لجنة المتابعة في الأحزاب العربية اكتفوا بالتنديدات، واحتجاجات محلية لم تسحب الجماهير وراءها، انطلاقا من الفهم بأنه لا مكان لتصعيد الوضع. الزعامة المحلية اختارت ألا «تستغل» الأحداث في القدس وفي الضفة كي تكسب نقاطا سياسية، ولم تنجر الى دائرة التصعيد.

جدير بإشارة خاصة رئيس بلدية أم الفحم، د. سمير محاميد. فبعد اقل من شهر من إيجاده لنفسه في عين العاصفة في أعقاب نشر منشور تعزية من البلدية على وفاة «المخربين» من العملية في الخضيرة، اختار محاميد في نهاية الأسبوع ان يقف أمام شبان ملثمين عربدوا في الشوارع بدعوى أن كل احتجاج عنيف يمس بالممتلكات العامة غير شرعي.

محاميد، في مكانته كزعيم محلي اتخذ موقفا واضحا بهدف نقل رسالة على المستوى القطري أيضا. ينبغي توجيه طلب جماهيري للزعامة المحلية في المجتمع اليهودي ولعموم منتخبي الجمهور ان يتخذوا نهجا مشابها، وأساسا لجهات اليمين المتطرف مثل ايتمار بن غبير وبتسلئيل سموتريتش ممن لا يفوتون فرصة لإشعال الميدان. على رئيس الوزراء نفتالي بينيت وعلى باقي منتخبي الجمهور أن يلجموا المتطرفين في الكنيست وان يمنعوهم من إشعال المنطقة. الفرق بين احتجاج تحت السيطرة وبين الفوضى التي من شأنها أن تؤدي الى سفك دماء هو كالشعرة.

* * *

"هآرتس": مفاوضات مع حماس "السلالة الجديدة"

بقلم :تسيفي برئيل

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

كما هو معروف، اسرائيل لا تجري مفاوضات مع المنظمات الارهابية. ولكن هناك نجمة صغيرة. إذا كان يجب وقف إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة أو انهاء عملية عسكرية مع صورة "انتصار"، وبالطبع إذا أردنا تسلم جثث الجنود الاسرائيليين والاسرى فانه مسموح اجراء المفاوضات. ليس مفاوضات مباشرة، لا سمح الله، التي يجلس فيها ضباط من الجيش الاسرائيلي وجها لوجه امام زعماء المنظمة، بل فقط عبر وسطاء. قواعد اللعب التي نشأت بين اسرائيل وحماس صاغت بشكل جيد إطار شرعية المفاوضات. هذه القواعد تطورت مع الوقت، واصبحت مرنة وتعرجت الى درجة أنه أصبح من غير الواضح لماذا لم يتم حتى الآن تركيب خط هاتف مباشر بين مكتب اسماعيل هنية أو يحيى السنوار وبين مكتب رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الاركان.

ذات مرة وضعت اسرائيل شرط صارم وهو الهدوء سيتم الرد عليه بالهدوء. ولكن لم يكن هناك في أي يوم هدوء مطلب، وكل حدث تم الرد عليه برد اوتوماتيكي: سلاح الجو خرج للقصف، مرة من اجل تدمير "مصدر إطلاق النار" ومرة من اجل تصفية "شخصية كبيرة" أو لمجرد "ارسال رسالة"، وأحيانا عملية واسعة النطاق تستمر لأيام. هكذا عمل ميزان الردع على قاعدة الافتراض التي تقول إن حماس والجهاد الاسلامي والمنظمات الفلسطينية الاخرى ستعرف ماذا ينتظرها، وفقط هي بحاجة بين فترة واخرى الى التذكير من اجل الحفاظ على الرهبة.

قبل الاعياد تطورت سلالة جديدة من المفاوضات يمكن تسميتها "مفاوضات وقائية". هدفها كما يبدو هو تقديم علاج استباقي للضربة، التحذير من الضربة الشديدة التي ستتلقاها غزة إذا بدأت الصواريخ تنطلق منها نحو القدس. للوهلة الاولى، حسب نظرية الردع هذه المفاوضات هي زائدة. لأنهم في غزة يتذكرون جيدا النتائج المدمرة لعملية "حارس الاسوار"، وسكان القطاع كان يمكن أن يتأثروا من الاقوال الحادة لبنيامين نتنياهو الذي كان رئيس الحكومة في زمن العملية: "لقد غيرنا المعادلة، ليس فقط لأيام العملية، بل ايضا ما

بعدها. إذا كانت حماس تعتقد أننا سنتحمل إطلاق الصواريخ فهي مخطئة. سنرد بقوة مختلفة على كل مظهر من مظاهر العدوان تجاه بلدات غلاف غزة وكل مكان آخر في اسرائيل. ما كان ليس هو ما سيكون."

نفتالي بينت تبنى هذا الشعار ولكنه عدله قليلا. يبدو أنه قرر أن ما كان لا يجب أن يكون. في شهر آذار الماضي كان معروف حينها متى يأتي عيد الفصح ومتى يأتي شهر رمضان. لقد التقى مع عبد الفتاح السيسي ومع حاكم الامارات محمد بن زايد واطلعهما على الحاجة الى ضبط حماس. مصر تحملت مسؤولية اجراء المفاوضات مع حماس. وحسب وسائل اعلام عربية هي وضعت امام حماس الخيارات الموجودة. "حكومة بينت تقف على مفترق الطرق الاضعف في تاريخها. يوجد امامكم خياران، إما تصعيد الوضع وجعل هذه الحكومة تهاجم بصورة قاسية جدا من اجل أن تصمد امام الانتقاد من اليمين وأن تبقى على قيد الحياة سياسية أو أن تهدئوا وتحققوا انجازات في مجال الاقتصاد والدبلوماسية"، هكذا اوضح رؤساء المخابرات المصرية لرؤساء حماس.

من اجل اظهار جديتهم حذر المصريون من أن اعادة اعمار غزة ستتضرر إذا لم يكن هناك هدوء، ضمن امور اخرى، سيتم وقف ادخال مواد البناء الى القطاع ولن يتم اعطاء تصاريح عمل للعمال والمهندسين المصريين الذين يعملون في مشروع اعادة الاعمال. مصر طلبت من حماس ومن الجهاد نشر بيان مشترك يعلنوا فيه بأنهم لا يريدون التصعيد. صحيح أن حماس والجهاد رفضتا الطلب، لكنهما فعليا اوضحتا بأنه طبقا لسلوك اسرائيل في الحرم فانهما لا تنويان التصعيد.

في نفس الوقت اوضح الوسطاء المصريون، من بينهم نجل الرئيس المصري محمود السيسي، لمحاوريهم الاسرائيليين بأنه يجب على اسرائيل تقديم "شيء ما" لحماس من اجل منع تصادم آخر. على سبيل المثال، إطلاق سراح 400 فلسطيني الذين اعتقلوا في المواجهات التي حدثت في الحرم. يوجد لحماس طلبات اخرى مثل وقف النشاطات العسكرية في مخيم جنين، حيث أنه بالنسبة لها لا يوجد فرق بين القدس وغزة.

هذه الرسائل تنقلها مصر لإسرائيل، وايضا وصف النشاطات التي تقوم بها حماس من اجل منع إطلاق الصواريخ ايضا من قبل منظمات تعتبر خصمة لها. ضمن امور اخرى، النشر بأن حماس استخدمت "لهجة قاسية" مع الجهاد الاسلامي من اجل وقف إطلاق الصواريخ على اسرائيل وعن اعتقال مطلقي صواريخ محتملين. هكذا، بعد إطلاق الصاروخ على سيدروت في الاسبوع الماضي، سارع الجهاد الاسلامي الى ابلاغ المصريين بأنه غير مسؤول عن الاطلاق.

هذه المفاوضات تجري بصورة متواصلة، وفي كل يوم يتم فيه اجراء تقدير للوضع، الذي يشارك فيه ايضا المصريون. ايضا قرار اسرائيل اغلاق معبر ايرز "حتى اشعار آخر" ردا على إطلاق الصواريخ على سيدروت اتخذ بعد نقاش مع المصريين. هؤلاء من ناحيتهم يواصلون تشغيل معبر صلاح الدين ومعبر رفح كالعادة.

خلافا لسنوات سابقة، حيث المفاوضات مع حماس جرت فيها بين اسرائيل ومصر، والعلاقة التي خلقتها حماس بين القدس وبين غزة في السنة الماضية، تجبر اسرائيل على أن تأخذ في الحسبان ايضا مواقف دول اخرى مثل المغرب ودولة الامارات والاردن وحتى تركيا، اضافة الى مصر. يبدو أنهم في حماس يعرفون كيفية استغلال رافعة الضغط السياسية الجديدة التي يمتلكونها مع التوقيع على اتفاقات ابراهيم من اجل تحويل ميزان الردع العسكري الى ميزان ردع سياسي.

* * *

"هآرتس": لعبة حماس المزدوجة

بقلم :عاموس هرئيل

كلما طالت فترة التوتر في القدس وفي المناطق تظهر اللعبة المزدوجة التي تلعبها قيادة حماس. المنظمة اصبحت مسيطرة أكثر على التحريض وقيادة العنف في الحرم في القدس. في نفس الوقت يبدو أنها تحرر قليلا الحبل للفصائل الفلسطينية الاصغر في القطاع، التي عادت الى التنقيط الليلي بالصواريخ على بلدات غلاف غزة بعد فترة هدوء طويلة. رغم الوتيرة المتزايدة للأحداث، ليس هناك حتى الآن مواجهة مباشرة بين اسرائيل وحماس، التي تواصل ارسال رسائل تقول إنها لا تريد التصعيد في القطاع. وحتى الآن يبدو أن اسرائيل ستجد صعوبة في السيطرة على ارتفاع اللهب ومنع اشتعال كبير، إذا ارتفع عدد المصابين، خاصة حول الحرم.

اسرائيل تتبنى منذ سنوات سياسة معلنة من التفريق بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن حماس ثقبت ثقب كبير في استراتيجية اسرائيل في شهر ايار الماضي عندما خلقت الصواريخ التي أطلقتها من القطاع نحو القدس بعد التوتر في المدينة، خلقت الانطباع بنضال فلسطيني موحد، يشمل ايضا السكان العرب في شرقي القدس. حماس سجلت لصالحها انتصار آخر على خلفية الاحداث العاصفة التي اندلعت قبل سنة في المدن المختلطة داخل الخط الاخضر. جزء مما نشاهده في الاسابيع الاخيرة هو محاولة لحماس لتكرار الانجاز الذي حققته في السنة الماضية.

الحريق المتواصل في الحرم يسهل عليها ذلك. خليط خطير من نشر اخبار كاذبة في الجانب الفلسطيني، سوية مع استفزاز اليمين المتطرف في اسرائيل، يحافظ على النار مشتعلة. في يوم الجمعة كان حادث قاس في الحرم عندما اصيب شاب فلسطيني اصابة بالغة في مواجهات مع رجال الشرطة. حسب ادعاء الشرطة، هو سقط واصيب برأسه. حسب الرواية الفلسطينية هو اصيب برصاصة مطاطية من مسافة قريبة. من الواضح لكل من يتابع ما يحدث في القدس أنه إذا توفي المصاب فان الحريق سيزداد.

مسيرة الاعلام المناوبة، وبعدها اصابة المتظاهر، شكلت ذريعة لإطلاق بعض الصواريخ في الليالي الاخيرة. الاطلاق الاول تم من قبل نشطاء الجهاد الاسلامي بتوجيه من الاعلى من قبل قادة التنظيم. الاطلاقات القادمة كان المسؤول عنها كما يبدو نشطاء محليون من الجهاد. في جهاز الامن الاسرائيلي قالوا إن إطلاق الصواريخ لم يتم بموافقة حماس. واشاروا الى حقيقة أن الاجهزة الامنية لديها اعتقلت العشرات من نشطاء الجهاد الاسلامي بعد إطلاق الصواريخ. بعد الاطلاق حماس ايضا نقلت رسائل لإسرائيل عبر الوسطاء في المخابرات المصرية تقول بأنها غير معنية بالتصعيد. مع ذلك، يجب التذكير بأن الاستخبارات الاسرائيلية تمسكت في مرات كثيرة بالفرضية التي تقول بأن حماس لا تريد إطلاق الصواريخ، وليس دائما هذا الافتراض صمد امام اختبار الواقع.

الجيش الاسرائيلي رد في البداية على إطلاق الصواريخ بهجمات جوية ضد مواقع عسكرية تعود لحماس بذريعة أن حماس هي المسؤولة عن كل ما يحدث في القطاع، حتى لو كان الاطلاق تم بيد فصائل اخرى. في احدى الحالات تم قصف وتدمير موقع يستخدم لإنتاج المواد المتفجرة لصناعة الصواريخ، بصورة يمكن أن تمس ببرامج زيادة القوة العسكرية لحماس.

اليوم تقرر اتخاذ عقوبة من نوع آخر: اسرائيل ستوقف كليا في هذه الاثناء ولفترة غير محدودة دخول العمال والتجار الفلسطينيين من القطاع الى اسرائيل. الامر يتعلق بـ 12 ألف شخص، الذين اسهامهم في اقتصاد القطاع هو اسهام ضخم. في المستوى السياسي وفي الجيش يأملون بأن يحث الضرر الاقتصادي حماس على اتخاذ خطوات ضبط ومعاقبة اوسع تجاه الجهاد الاسلامي وفصائل اخرى إذا استمر إطلاق الصواريخ.

في الشهر الماضي اكدت الحكومة على الخط المعاكس. فقد تجنبت العقاب الجماعي في المناطق وقالت إن استمرار عمل الفلسطينيين في اسرائيل يمكن أن يكبح العنف. الآن يتم اتخاذ عقوبة محددة تجاه القطاع، الامر الذي يمكن أن يدل على الخوف الشديد في اسرائيل من العودة الى القصف اليومي لبلدات غلاف غزة.

في كل الجبهات الحكومة ما زالت تبذل جهود تهدئة كبيرة. أكثر مما في فترة الحكومة السابقة يظهر تفكير مبكر تمثل بإعطاء التسهيلات الاقتصادية الاوسع في غزة، وسياسة شرطية منضبطة نسبيا في الحرم وفي تحييد محتمل حول الاخلاء المخطط الذي تم تأجيله لفلسطينيين من بيوتهم في الشيخ جراح في شرقي القدس. ايضا الآن هناك جهود لإدارة الامور بصورة موضوعية دون البلاغة المتطرفة والعدوانية. حتى الآن بقي اسبوعين متوترين على الاقل حول نهاية شهر رمضان وعيد الفطر وايام الذكرى وعيد الاستقلال في اسرائيل. في هذه الاثناء رئيس الحكومة، نفتالي بينت، يمكن أن يسجل لنفسه نتيجة مختلطة. فرغم موجة الارهاب التي بدأت قبل شهر تقريبا والتوتر في القدس إلا أنه لا يظهر انجرار جماهيري لفلسطينيين في الضفة نحو العنف، وايضا ليس أي تورط حقيقي للعرب في اسرائيل في المواجهات. ولكن مثل سلفه نتنياهو قبل سنة، بينت يسير الآن فوق جليد رقيق. ائتلافه على حافة الانهيار والازمة الامنية، إذا اشتدت رغم ذلك، يمكن أن تعطيه الدفعة الاخيرة نحو الهاوية.

* * *

"إسرائيل اليوم": منها غزة.. 4 جبهات بانتظار إسرائيل في الأيام المقبلة

بقلم :يوآف ليمور

ترجمة: القدس العربي

التوتر الامني سيبلغ ذروته الاسبوع القادم عندما ستتحدى أربع جبهات على الاقل قوات الامن: الحرم، قطاع غزة، الضفة وعرب اسرائيل. ومع أن غزة اجتذبت اساس الانتباه في الفصح، لكن الجبهة المعقدة والاكثر تفجرا تبقى الحرم. في الاسبوع الماضي طرأ ارتفاع في مساعي حماس والجناح الشمالي من الحركة الاسلامية لتهييج وتفعيل مجموعات من الشبان – عرب اسرائيليين وفلسطينيين من سكان شرقي القدس – في محاولة لإثارة الاضطرابات. ويتم اساس النشاط في الشبكات، والتي تتيح نقل الرسائل الكاذبة بان الحرم في خطر.

ستواصل الشرطة توظيف القوات لحراسة الحرم، وفي جبهة البلدة القديمة وفي شرقي القدس. ومن المتوقع للأسبوع القادم أن يكون عاصفا جدا لان مجموعات كبيرة من المسيحيين سيصلون الى المواقع المسيحية المقدسة الى المنطقة، بالتوازي مع المصلين المسلمين الذين سيواصلون المجيء الى الحرم.

النية في هذه اللحظة هي عدم تقييد الحجيج الى الحرم، للمسلمين، ولكن الارتفاع في مستوى العنف كفيل بان يؤدي الى تغيير السياسة. بالمقابل، فان الزوار اليهود لن يسمح لهم بالوصول الى الحرم حتى نهاية رمضان، وهي خطوة اتخذت في السنة الماضية في محاولة لتقليل الاحتكاك في هذه الجبهة.

في غزة، برزت في اليوم الاخير جهود من حماس لوقف إطلاق الصواريخ. فقد نفذت المنظمة عدة اعتقالات ونقلت الى اسرائيل رسائل من خلال مصر وقطر بانها مصممة على عدم تدهور الوضع في الجنوب.

رغم ذلك، اختارت اسرائيل اتخاذ خطوتين حازمتين ردا على حدث إطلاق نار عشية العيد: منع دخول العمال من غزة الى اسرائيل (والذي معناه مس اقتصادي شديد بالعمال أنفسهم وباقتصاد القطاع)، وكذا هجوم يوصف في الجيش الاسرائيلي بانه "هام للغاية" لموقع تحت ارضي تنتج فيه حماس محركات صواريخها. في الجيش حددوا هذا الموقع منذ فترة طويلة، واستغلوا الان هذه الفرصة لضربه.

رغم مساعي حماس لمنع التدهور، ليس مؤكدا ان غزة ستبقى هادئة. في القطاع يوجد غير قليل من الجهات المعنية بالفوضى – الجهاد الاسلامي على رأسها. على اي حال، التصعيد في الحرم، والذي تشجعه حماس كما أسلفنا، يؤثر فورا على الوضع في الجنوب ايضا. هذا لعب خطير بالنار من شأنه أن يخرج عن السيطرة، وعليه فان الجيش سيواصل الابقاء على حالة تأهب عالية وقوات معززة في الجبهة في الاسابيع القادمة ايضا.

الضفة بقيت هادئة الاسبوع الماضي ايضا، ولهذا فقد قل مدى النشاط الهجومي من جانب الجيش. واليوم سيقر تجنيد ست كتائب احتياط مخصصة لاستبدال القوات المنتشرة منذ أكثر من شهر في مجال التماس. وهؤلاء هم من جنود التدريب في الدورات العسكرية ممن يمكنهم الان ان يعودوا الى التأهيلات المختلفة كي ينهوها في مواعيدها.

الجبهة الداخلية هي الاخرى لعرب اسرائيل بقيت هادئة، لكن في جهاز الامن لا يزال يحذرون من أنها متفجرة جدا. هنا ايضا القلق الاساس هو من تأثير الاحداث في الحرم. مثلما في باقي الجبهات، يبذل جهد في الاعلام وفي صد الاكاذيب في الشبكات – بنجاح جزئي. رمضان سينتهي في مساء يوم الاثنين القادم، ولكن التوتر والتأهب العالي سيبقيان على الاقل حتى نهاية يوم الاستقلال، بعد نحو اسبوعين. حتى ذلك الحين، كل واحدة من هذه الجبهات، بما في ذلك الجبهة السياسية ستكون متفجرة جدا وستستدعي جهدا وانتباها خاصين، في محاولة لتعطل الالغام واطفاء الحرائق في موعدها. في الايام الاخيرة جرى هذا بنجاح في ظل استخلاص الدروس من احداث السنة الماضية، وبالتنسيق بين القيادة السياسية والامنية وبين أذرع الأمن المختلفة. ولا يزال، امام جملة الجبهات التي تشعل الميدان، يبدو أن التحدي الاساس لا يزال امامنا.

* * *

"يديعوت احرونوت": انهيار مفهوم التسوية مع قطاع غزة

بقلم :يوسي يهوشع

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

أحداث الفترة الاخيرة، التي بدأت بموجة ارهاب واستمرت بأعمال شغب في الحرم واستئناف نار الصواريخ من غزة، توفر شهادة على انهيار المفهوم الامني الاسرائيلي الذي تبلور في السنة الاخيرة.

حيال غزة اتخذت الحكومة الحالية سياسة تقول ببساطة: نعطي حماس والجمهور في القطاع تسهيلات اقتصادية واسعة، نسمح بدخول غير مسبوق للعمال الى اسرائيل، مما سيحسن الوضع الانساني، وحماس من جهتها تحافظ على الهدوء، بما في ذلك منع إطلاق المارقين للنار. وهكذا عمليا تحققت فترة الهدوء الاطول منذ فك الارتباط عن غزة. لكن الثمن الذي تدفعه اسرائيل ليس اقتصاديا فقط. يدور الحديث عن موافقة صامتة على أن يكون بوسع حماس التعاظم تحت رعاية هذا الهدوء.

رئيس الوزراء بينت، وزير الأمن غانتس، رئيس الاركان كوخافي أعلنوا بان السياسة الهجومية ستتغير – وعلى كل بالون او صاروخ سيكون رد حاد. هذه السياسة، التي منحت هدوءا هاما لسكان الجنوب، صمدت نحو 11 شهرا وانهارت. المشكلة هي أن في القيادة الامنية والسياسية، الذين عرفوا بان هذه السياسة هي منتهية المفعول، لا تزال لم تستوعب هذا حقا ولم تنفذ التعديلات اللازمة.

في نظر الساحة الامنية، خيبت حماس الامل مرتين: فالمنظمة شحنت بالوقود احداث الاقصى بهدف احداث اشتعال اقليمي كما أنها هي سمحت بنار صواريخ الجهاد الاسلامي والمارقين. في الحالتين لم تدفع ثمنا.
اسرائيل، من جهتها، من خلال تنازلات واسعة، تحاول اعادتها الى مسار التسوية بالقوة، في الوقت الذي هي نفسها نزلت عن الخطوط. وكأن دروس حملتي الجرف الصامد وحارس الاسوار، واللتين لم تقرأ فيهما حماس على نحو صحيح، لم تستوعب.

النار الاخيرة لم تحظى حتى برد عسكري. تقرر تغيير الاستراتيجية ومعاقبة السكان: عدم السماح بدخول عمال فلسطينيين للعمل في اسرائيل. ويفترض بهذا ان يخلق ضغطا على قيادة حماس من جهة 12 ألف عامل اعانوا دوائر واسعة من ابناء العائلة، ولكن مشكوك لهذا ان ينجح. فاذا كنتم تؤمنون بان الاقتصاد سيجلب

الهدوء وانه يجب التفريق بين الارهاب والسكان، فلماذا تمسون بهم بالذات وليس بالذراع العسكري لحماس؟ فكيف تغير الاستراتيجية في لحظة بـ 180 درجة؟

في القيادة الاعلى للجيش يرون الواقع بشكل مختلف. يلاحظون هناك جهدا من حماس لتهدئة الميدان، ضمن امور اخرى من خلال احباط خلايا إطلاق النار واعتقالات مسبقة. إذا ما أطلق صاروخ فهذا لأنه "أفلت من حماس". هجمات سلاح الجو الاسبوع الماضي كانت ذات مغزى ومست بوسائل قتالية هامة للمنظمة، التي من جهتها لا تريد أن تدخل في جولة قتالية اخرى. مهمة الجيش الان هي عدم الوصول الى نقطة يزيد فيها الرد القوي الضغط ويجر الى حملة مشابهة للحزام الاسود في منتصف رمضان.

جهاز الامن – الشباك، الجيش والشرطة – كان منشغلا في الاشهر الاخيرة في موضوع واحد – الحرم. في الجيش استعدوا لشهر رمضان، كدرس من السنة الماضية وفي اعقاب صدمة حارس الاسوار، حين لم يتوقع أحد في هيئة الاركان النار على القدس. هذه المرة، قالوا في الجيش وفي الشرطة، سنحافظ بكل ثمن على الحرم هادئا ونفرق بين الساحات. لكن ادعاء المسؤولين في جهاز الامن وفي القيادة السياسية ممن يقولون انهم نجحوا في الحفاظ على هذا التفريق، لا يصمد امام الاختبار. فحماس اشعلت القدس والضفة وسمحت بالنار من غزة في نفس الوقت.

اضافة الى ذلك، كان جهاز الامن مركزا جدا على ما يجري في القدس بحيث فوت خلايا داعش داخل اسرائيل والجدار الفالت في الضفة. وفي الوقت الذي كان فيه مشغول البال جدا في الحفاظ على الهدوء في الصلاة في الحرم، كان يخيل لسكان غلاف غزة ان احدا ما في الكرياه لم ينتبه بأنهم مرة اخرى مطالبون بان يدخلوا الى المجالات المحصنة.

في القتال في الحزام الامني في لبنان كانت للجيش الاسرائيلي مهمة واضحة. كل مقاتل في تلك الايام يتذكر جيدا اليافطة التي كانت تعلق في كل قاعدة واستحكام: "الهدف – حماية بلدات الشمال". أحد لم يبحث عن تفسيرات للكاتيوشا التي أطلقت نحو بلدات الشمال؛ أحد لم يشرح اي فصيل مارق نفذ العملية وإذا كان هذا بموافقة حزب الله. كان عدوا مس بأمن مواطني الدولة والجيش قاتل ضده. دون البحث عن معاذير ودون شروحات عن محفزات في شكل رفع علم اسرائيل في عاصمتها.

على اسرائيل ان تفعل كل شيء كي تحافظ على الهدوء في حدودها. توجد لنا تحديات اجتماعية، اقتصادية وامنية أكبر من تلك التي ينتجها قطاع غزة. فقط لا يمكن مواصلة غض النظر امام مفهوم التسوية مع

القطاع. ذاك المفهوم الذي انهار قبل نحو سنة، في حملة حارس الاسوار. في حينه وعدونا بان "ما كان لن يكون" – غير أنه بالنسبة لسكان الغلاف، فان هذا بالضبط هو الامر ذاته.

على جهاز الامن ان يوسع نظرته – ليس فقط الحرم – وان يعيد احتساب المسار من جديد ويبدأ من القاعدة، تحديد المهمة: "الهدف – حماية بلدات الجنوب."

* * *

"هآرتس": هكذا يسرع المستوطنون مجيء يأجوج ومأجوج باسم التوراة

بقلم: جدعون ليفي

ترجمة: القدس العربي

تبدو أحداث الأسابيع الأخيرة في الأراضي المحتلة وكأنها مأخوذة من التوراة. كل شيء محاط بالدين والأصولية: الحرم (الهيكل)، قبر يوسف، المدرسة الدينية في "حومش"، الحجاج، المصلون، شهر رمضان، جدْي بيد حاج، والهيكل المقدس. دافع المستوطنين ومن يتعاطفون معهم كان وما زال وطنياً متطرفاً وعقارياً، بما في ذلك الشر والعنف والسادية لهم وللسلطات التي تدعمهم. الطموح الفلسطيني كان وما زال وطنياً على صور حقوق وحرية واستقلال وطرد الاحتلال، بما في ذلك الاضطرابات العنيفة للشباب الجامح. الدين يستخدم من الطرفين فقط كذريعة. رغم كل مظاهرها إلا أن هذه ليست حرباً دينية، ربما ستكون.

اليمين الإسرائيلي صنف منذ زمن أن الحرب على الأرض وعلى السيادة في أرض إسرائيل – فلسطين هي حرب دينية بين المسلمين واليهود. من الأسهل على القوميين المتطرفين طرحها بهذه الصورة، أكثر من عرضها كحرب قومية بين مستعمرين ومحرومين. لا مكان للتنازل في الحروب الدينية، إما نحن أو هم. وإذا كان الأمر كذلك فهو يتعلق بيأجوج ومأجوج. إما أن يلقونا في البحر أو أن نطردهم إلى الصحراء. لا طريق آخر. وإذا كان الوضع هكذا، فكل شيء مباح، بل وحيوي: الطرد والقتل والتدمير والقمع. كل شيء مسموح في الحرب الدينية لأنه لا يوجد حل سوى الحل العنيف المطلق. هكذا أيضاً يمكن أن نصف شعباً يناضل من أجل ما يستحقه، بأنه شعب يحاول أن يجعل دينه هو المسيطر. الفلسطينيون مثل "داعش"، وإذا كان الأمر هكذا، فإن إسرائيل تحارب حربها الوجودية، والعدالة كلها إلى جانبها. هذا بالطبع عرض دعاية وكذب. معظم الفلسطينيين لا يريدون لأنفسهم خلفاء، هم يريدون الكرامة والحرية.

إذا كان الأمر يتعلق بنضال من أجل الحرية، نضال ضد الكولونيالية مثل كل ما سبقه، فالمطلوب من الكولونيالية احترام حقوق الشعب الوطنية الواقع تحت الاحتلال من أجل حل المشكلة. ما علاقة إسرائيل

بذلك؟ أين المستوطنون من هذا التفكير؟ لأنه والأمر كذلك ليس كل شيء مسموحاً لإسرائيل. والفلسطينيون يستحقون نفس الحقوق الوطنية مثل اليهود، ليحفظنا الله.

مر الشعبان في السنوات الأخيرة بعملية تديين وتطرف ديني: الفلسطينيون الذين كانوا من الشعوب العربية الأكثر علمانية، ويهود إسرائيل الذين اعتُبر معظمهم علمانيين، حتى لو كان هناك شك في أنهم كانوا كذلك. اليأس الفلسطيني دفع الكثير من الشباب نحو الدين. بات المسجد في معظم القرى مكان الاجتماع الوحيد، والمسجد الأقصى هو المكان الوحيد في كل أراضي الاحتلال الذي يمكنهم الشعور فيه بطعم السيادة والاستقلال. الزيادة الطبيعية الأصولية لدى اليهود، وظهور مدن المتدينين الكبيرة في "المناطق"، مع زيادة قوة المؤسسة الاستيطانية، كلها ساعدت التطرف الديني في النضال على "المناطق" [الضفة الغربية]. ولكن لم ينته الأمر، النضال كان وما زال وطنياً.

المستوطنون، معظمهم متدينون، يستخدمون الدين لأغراضهم منذ يومهم الأول. فندق "بارك" في الخليل كان أرض آباء، لذلك هو لهم. مغارة الماكفيلا [الحرم الإبراهيمي] هي لهم أيضاً، ومثلها كل ذرة أرض فلسطينية في الضفة الغربية. هذه ليست حرباً دينية، بل حرب سيطرة بغطاء ديني. حرب لطرد الفلسطينيين من "المناطق"، وهدفهم الحقيقي هو حرب جغرافية وقومية متطرفة. هم ببساطة يريدون كل البلاد لأنفسهم، بالضبط مثلما استخدموا الأمن بشكل كاذب وساخر كمحرك للاستيطان. هم يروون لأنفسهم ولغيرهم قصص التوراة من أجل إثبات سيادتهم. أما أن هذه الحرب هي حرب دينية فلا.

الفلسطينيون أيضاً الذين يحاربون من أجل المسجد الأقصى أو من أجل غزة لا يفعلون ذلك باسم فرض الدين. فبينهم أساسات كهذه، التي تتعزز الآن في ظل غياب مخلص آخر، لكن معظمهم ما زالوا يريدون ما تريده جميع الشعوب العلمانية لنفسها، المساواة في الحقوق الوطنية أو دولة خاصة بهم. اللاجئ في جنين لا يريد دولة إسلامية، بل يريد دولة حرة. ربما سيغير ما يريده. إسرائيل بالتأكيد ستفعل كل ما في استطاعتها لدفعه إلى هناك.

* * *

"إسرائيل اليوم": الأردن جارطيب أم "وجه بشع"؟

بقلم: أيال زيسر

في ذروة الشتاء الماضي، كان يخيل أن الربيع حل قبل أوانه في علاقات إسرائيل والأردن. وكانت سلسلة زيارات ولقاءات بين الملك عبد الله ومسؤولين في إسرائيل، وبينهم الرئيس هرتسوغ، ورئيس الوزراء بينيت، والوزيران غانتس ولبيد، خلقت إحساساً وهمياً بتحسين العلاقات. ولكن في لحظة الحقيقة ما إن نشبت الاضطرابات

في الحرم حتى عاد الأردن وكشف عن وجهه البشع، حيث تنافس المسؤولون في المملكة فيما بينهم في نذالة اللسان والتحريض ضد إسرائيل.

ومثلما لم تكن حاجة للتباهي بشهر العسل القصير، فليس ثمة ما يدعو إلى التأثر بالأزمة الدورية. هذا هو الأردن وهكذا كان دوماً، وهذا هو نمط منظومة علاقاتنا معه منذ الأزل حتى قبل التوقيع على اتفاق السلام بين الدولتين في تشرين الثاني 1994.

ولمن يحتاجون دليلاً، هاكم تذكيراً من الماضي: عشية حرب الغفران، هرع الملك حسين، والد الملك عبد الله، لتحذير إسرائيل من أن مصر وسوريا توشكان على شن هجوم ضدها. وكما هو معروف، لم يكن أحد في إسرائيل مستعداً للاستماع إليه. في وقت لاحق، ما إن نشبت الحرب حتى حرص الحسين على الحفاظ على الهدوء على طول حدوده مع إسرائيل، لكنه بعث بأحد ألوية مدرعاته لمساعدة السوريين. وبالمناسبة، قبل ثلاث سنوات من ذلك، في صيف 1970، هاجم السوريون الأردن، غير أنه هجوم منع بعد أن نقلت إسرائيل رسالة سرية إلى دمشق تفيد بأن السوريين إذا لم يسحبوا قواتهم من الأردن فسيهاجمها الجيش الإسرائيلي.

الواقع واضح للجميع، وعلى الأقل لمن هو معني بأن يراه خارج نظارات وردية. ليس لإسرائيل شريك أمني أكثر مصداقية في الرحاب حولنا من الأردن – وللدقة أكثر من أجهزة الأمن والجيش الأردنيين. وفي الوقت نفسه، فإن قلة يمكنها أن تتنافس مع عداء الرأي العام في الأردن الذي يتغذى ويشتعل بوسائل الإعلام السامة والسياسيين الذين يبثون الكراهية ويدعون إلى العنف.

"الأردن هو فلسطين" قول منسوب لأرئيل شارون. لكن الحقيقة أن من طرح هذا القول هو عبد الله الأول، جد الملك حسين حين ضم الضفة لمملكته وقرر بأنه لا يوجد فلسطينيون، وأن الجميع من الآن فصاعداً أردنيون. بعد سنوات من ذلك، سار في أعقابه ياسر عرفات، الذي سعى للسيطرة على الأردن بصفته جزءاً من فلسطين.

هذا الماضي يلاحق المملكة حتى اليوم، إذ إن قسماً مهماً من سكانه ذوو أصول فلسطينية. غير أنه على مدى السنين، كان سبيل الأردنيين للتصدي لهذا الواقع هو التنفيس في اتجاه إسرائيل، أو الأصح – صب الزيت على النار على أمل أن يوجه الجمهور غضبه على الضائقة الاقتصادية، وعلى فساد القيادة، وعلى غياب الديمقراطية تجاه إسرائيل وليس في اتجاه النظام الأردني من الداخل.

العلاقات مع الأردن ذات مصالح أمنية بل واقتصادية. فيها فضائل ذات وزن لإسرائيل، على رأسها القدرة على الاستناد إلى الأردن كمن يحرس حدودنا من الشرق في وجه تهديد الإسلام المتطرف، وبالطلب – إيران أيضاً. وفي الوقت نفسه، هذا التعاون فيه مصلحة أمنية ووجودية إلى أعلى المستويات.

لا يضر الرد بين الحين والآخر على التهجمات الأردنية، فنحن أيضاً بحاجة للتنفيس. لكن في تفكير ثانٍ، مشكوك أن يكون الأردن على هذا القدر من الأهمية مثلما يحاول أن يعرض نفسه، وما دامت القافلة في سيرها، فالكلاب مستمرة في النباح.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": البيت الأبيض: بايدن يعلن زيارة لإسرائيل في الأشهر المقبلة

قلم جيكوب ماغيد

قال البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي جو بايدن سيقوم بأول زيارة له لإسرائيل كرئيس في الأشهر المقبلة، عقب اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء نفتالي بينيت مساء الأحد. كانت هذه هي المحادثة الهاتفية الثانية بين الرجلين في أقل من شهر. استغل بينيت الفرصة لإطلاع بايدن على جهود إسرائيل "لوقف العنف والتحريض في القدس"، حسبما قال مكتب رئيس الوزراء. كما ناقش الاثنان التهديد النووي الإيراني، حيث كرر رئيس الوزراء الإسرائيلي موقف القدس ضد استجابة الولايات المتحدة لمطالب إيران بشطب الحرس الثوري الإيراني من القائمة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية في إطار المفاوضات الجارية بين طهران والقوى العالمية في فيينا للعودة إلى الاتفاق النووي الذي ستوقف إيران بموجبه تطويرها النووي مؤقتا على الأقل مقابل تخفيف العقوبات.

وقال بينيت لبايدن، وفقا للبيان الإسرائيلي، "أنا واثق من أن الرئيس بايدن، وهو صديق حقيقي لإسرائيل ويهتم بأمنها، لن يقوم بشطب الحرس الثوري من قائمة [وزارة الخارجية الأمريكية] للمنظمات الإرهابية [الأجنبية]."

كما تمنى بينيت للرئيس عيد فصح سعيدا. وقال البيت الأبيض إن "الرئيس احيط علما بالجهود الجارية بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين لتهدئة التوترات وضمان ختام سلمي لشهر رمضان المبارك."

"كما قبل الرئيس دعوة لزيارة إسرائيل خلال الأشهر المقبلة."ولم يتم تحديد موعد محدد لزيارة بايدن المقترحة لإسرائيل، والتي ستكون الأولى له كرئيس. كانت آخر مرة زار فيها بايدن البلاد، كنائب للرئيس، في عام

2016. بينيت كان التقى بايدن في البيت الأبيض في واشنطن في أغسطس. وأكد البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي وبينيت ناقشا القضية الإيرانية، وتحديدا "التحديات الأمنية الإقليمية والعالمية المشتركة، بما في ذلك التهديد الذي تشكله إيران ووكلائها."

من المقرر أن يسافر مستشار الأمن القومي الإسرائيلي إيال حولاتا إلى واشنطن للقاء نظيره جيك سوليفان في وقت لاحق من هذا الأسبوع لمواصلة هذه المناقشات حول إيران. وقال البيت الأبيض إن بايدن "رحب بزيارة" حولاتا.

في الأسبوع الماضي، قال دبلوماسي إسرائيلي كبير للصحفيين الإسرائيليين إن مسؤولي إدارة بايدن أبلغوا نظرائهم الأوروبيين أن واشنطن لا تعتزم إزالة الحرس الثوري الإسلامي من القائمة السوداء للإرهاب كجزء من المفاوضات في فيينا.

وقال المسؤول إن المحادثات النووية متوقفة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المطالبة الإيرانية من واشنطن بإزالة الحرس الثوري الإيراني من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية الأجنبية. ولقد مارست إسرائيل ضغوطا علنية وسرية ضد هذه الخطوة.

على الرغم من الرسالة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى المفاوضين الأوروبيين، إلا أن إدارة بايدن لا تزال تدرس شطب جزء من الحرس الثوري الإيراني مع إبقاء وحدة النخبة "فيلق القدس" التابعة للحرس الثوري على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، على حد زعم المسؤول الإسرائيلي. "نحن جزء من هذا الحوار، ولكن لا توجد إجابة نهائية بعد."

خلال مؤتمر صحفي يوم الإثنين الماضي، بدا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس يرفض بالفعل المطلب الإيراني عندما تم الضغط عليه في هذا الشأن.

وقال برايس عندما سئل عن شطب الحرس الثوري من القائمة "إذا كانت إيران تريد رفع عقوبات بما يتجاوز خطة العمل الشاملة المشتركة، سيكون عليها معالجة مخاوفنا التي تتجاوز خطة العمل الشاملة المشتركة. سيكون عليهم التفاوض على هذه القضايا بحسن نية."

نظرا لأن إيران لم تعرب عن استعدادها لتغيير موقفها في القضايا غير المتعلقة بالأنشطة النووية، فقد بدت تصريحات برايس وكأنها تضع حدا لاحتمال قيام واشنطن بشطب الحرس الثوري من قائمة التنظيمات

الإرهابية بشكل أحادي، حتى لو كانت طهران تجعل من هذا المطلب شرطا للعودة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي).

* * *

تقارير

"إسرائيل اليوم": استراتيجية جديدة للجبهة الجنوبية

بقلم :آفي دبوش

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

مرت 21 سنة منذ سقط القسام الاول في مدينتي، سديروت. في 16 نيسان حصل هذا، ومنذئذ تغير وجهها بمعان كثيرة. في الاسبوع الماضي عدنا الى الغرف الامنية، وجراح اطفال سديروت فتحت من جديد. في غداة ليل المحفوظات نظرت الى العناوين في الصحف وفركت عينّي دهشة: كان هناك من شرح بان الصاروخ الواحد هو نتيجة "بيع" اسرائيل للإخوان المسلمين في حكومة بينت.

من الصعب أن نفهم اين كان اولئك الاشخاص عندما تعرضنا على مدى العقد الاخير لآلاف الصواريخ، أطفأنا مئات الحرائق، دفنا الموتى، فقدنا جثامين وأسرى واضطررنا لان نهرب من بيوتنا على مدى أشهر طويلة، تراكما. على فرض ان هؤلاء ليسوا اناسا منقطعين تماما، وان التاريخ بدأ من ناحيتهم في تموز 2021، يبدو أن امن اطفال سديروت متعلق بالوقفة السياسية. اقتراح اولئك الاشخاص هو اغلب الظن العودة الى ما شهدناه في العقد الاخير. كمقيم في سديروت، توجد لدي اساسا مشاعر محلية واقليمية. سيسرني اي حل يوقف دائرة الرعب. عندما أجرى نتنياهو في 2018 أول نقاش على الاطلاق في الكابينت الامني عن التسوية في غزة وقفت مع رفاقي كي اؤيد التوصل الى حلول. وعندما كان اسرائيل كاتس عضو الكابينت الوحيد الذي اجريت معه مقابلة صحفية واقترح استراتيجية جديدة للحرب تجاه حماس (بناء جزيرة مصطنعة في مياه غزة لميناء تجاري)، كان الصدى لأقواله في حملة "الامل بدل الحرب."

كانت هذه افكارا لم تحقق شيئا، ابنائي وانا نوجد في الجانب الذي يتعرض للضربات في الـ 21 سنة الاخيرة؛ حماس هي تنظيم اجرامي يخرق حقوق الانسان في غزة وفي سديروت. ولكني تربيت على الصهيونية التي تخلق واقعا وليس فقط تعنى برد الفعل. تربيت على الاسرائيلية الابداعية التي لا تتجمد في مكانها بل تخلق حلولا.

الجانب القوي يمكنه أن يقرر حقائق على الارض وان يستبدل استراتيجية لم تثبت نفسها - استراتيجية الحصار التي اعلنت عنها حكومة اولمرت في 2007 - باستراتيجية فاعلة.

على الاستراتيجية أن تضرب المناخ السياسي الجديد لاتفاقات ابراهيم وتعزيز العلاقات مع مصر. العسكريون يتحدثون عن هذه المعادلة: اعمار البنى التحتية في غزة واقامة ميناء بحري، ادخال عمال غزيين بكميات كبيرة الى اسرائيل وسلسلة مشاريع اقتصادية مشتركة في صالح الكهرباء، المياه والصحة. وما المقابل؟ الهدوء، واعادة مانغستو والسيد وجثماني ريتشارد وهدار غولدن. خطوة كهذه ستحتاج تجنيدا هاما لمصر، قطر، الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة. ليس بسيطا، لكننا رأينا اي جهود تبذل في محاولة للتوسط في حرب عظيمة الحجوم في اوروبا. امامها، حرب الـ 21 سنة تجاه غزة لاغية ملغية. هذه مسألة ارادة سياسية، تصميم وابداع. من يحاولون تصوير حكم نتنياهو بانه أفضل لغلاف غزة يجب أن يتذكروا بانه لا يمكن خداع كل الجمهور كل الوقت. على حكومة التغيير أن تستوعب بان نافذة الفرص تغلق ومن لا يعرفون كيف يجلبون حلولا جديدة يخونون مهام مناصبهم.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": الاستعراض الجوي في "يوم الإستقلال" سيحلق لأول مرة فوق الخليل وكريات أربع

أفادت هيئة البث الإسرائيلية "كان" يوم الأحد أن الاستعراض الجوي بمناسبة "يوم الاستقلال" القريب سيحلق لأول مرة فوق مدينة الخليل في الضفة الغربية، بما في ذلك الحرم الإبراهيمي ومستوطنة كريات أربع. الاستعراض الجوي هو خاصية شعبية وأيقونية في احتفالات "يوم الاستقلال" في إسرائيل، حيث يجتذب الحشود في جميع أنحاء البلاد. وأفادت "كان" إن المسار الذي من المقرر أن يسلكه الفريق التابع لسلاح الجو خلال الاستعراض الجوي سيتضمن مواقع في الضفة الغربية.

ورحب رئيس مجلس مستوطنة كريات أربع، إلياهو ليبمان، في حديث مع "كان" بقرار سلاح الجو إدراج المستوطنة على مسار الاستعراض هذا العام. وقال ليبمان: "أود ان أشكر قادة سلاح الجو على قبولهم طلبات الناس وارسال الاستعراض الاحتفالي لأول مرة للتحليق في سماء كريات أربع والخليل في يوم الاستقلال لأول مرة."

هذه لبنة أخرى في تنمية الأرض والاستيطان في يهودا والسامرة"، مستخدما الاسم التوراتي للضفة الغربية.

يُعتبر الحرم الإبراهيمي، المعروف لليهود باسم "كهف البطاركة"، واحدا من أقدس المواقع في اليهودية، حيث يُعتقد أنه موقع دفن النبي إبراهيم، وهو ما يجعله مقدسا للمسلمين أيضا.

في يوليو 2017، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قرارا يعتبر الحرم الإبراهيمي في البلدة القديمة في الخليل بالضفة الغربية مواقع تراث عالمي فلسطيني معرض للخطر. ويشهد الموقع أيضا الكثير من الاشتباكات والهجمات.

وقالت "كان" إن الخليل وكريات أربع ليستا النقطتين الوحيدتين اللتين من المقرر أن يعبر الاستعراض الجوي من فوقهما – فقد تم تضمين كتلة غوش عتصيون الاستيطانية أيضا في المسار.

من المقرر أن ينطلق الاستعراض الجوي في الساعة العاشرة صباح يوم 5 مايو، مع عبور طائرات عرض وطائرات عسكرية على طول البلاد، من مدينة كريات شمونة شمالا وصولا إلى مدينة إيلات السياحية جنوبا. قام سلاح الجو الإسرائيلي بتحميل خريطة تفاعلية خاصة توضح الجدول الزمني للحدث وأنواع الطائرات والمسارات.

جاء تقرير "كان" بعد أيام من إعلان شركتي طيران إمارايتين عن إلغاء مشاركتها في الجزء المدني من العرض الجوي، في ظل التوترات المستمرة بين إسرائيل والإمارات بسبب الاشتباكات مؤخرا بين الشرطة ومحتجين فلسطينيين في الحرم القدسي.

وكانت "رابطة طياري الخطوط الجوية الإسرائيلية" قد أعلنت في الأصل يوم الأحد أن الحدث الذي كان مقررا في 5 مايو سيتضمن تحليق طائرات من شركتي "الاتحاد للطيران" و Wizz Air"أبو ظبي" إلى جانب طائرات من شركات الطيران الإسرائيلية.

وأبلغت مصادر في شركة الاتحاد للطيران نقابة طياري الخطوط الجوية الإسرائيلية أنها لن تكون قادرة على المشاركة في العرض الجوي بسبب عدم توفر الوقت الكافي للاستعداد، وفقا لإذاعة الجيش. إلا أن مسؤولين أكدوا أن السبب الحقيقي هو الاشتباكات في الحرم القدسي.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل ":

تقرير: القائمة الموحدة ستقاطع جلسة في الكنيست لمناقشة طرد نائب متمرد من حزب "يمينا"

قرر حزب "القائمة العربية الموحدة" أن يقاطع جلسة للجنة الكنيست لمناقشة إبعاد نائب متمرد من حزب رئيس الوزراء نفتالي بينيت، "يمينا"، من صفوف الحزب، حسبما ذكر تقرير السبت. لم يؤكد الحزب تقرير القناة 12 بشكل فوري.

ترشح عضو الكنيست عميحاي شيكلي عن "يمينا" في انتخابات العام الماضي، لكنه رفض الانضمام إلى الائتلاف الحاكم بعد أن ضم إليه الحزب الإسلامي العربي. ومع ذلك، فقد ظل في الحزب، بينما عارض الحكومة في العديد من عمليات التصويت الرئيسية. وأوقف حزب بينيت السعي إلى تصنيف شيكلي بشكل قانوني على أنه منشق على الرغم من تمرده، ولكن في وقت سابق من هذا الشهر دفع بالإجراء العقابي، والذي من شأنه أن يحد من قدرة شيكلي على الترشح مرة أخرى أو الخدمة في بعض المناصب.

نُظر إلى هذه الخطوة على أنها محاولة لمنع أعضاء كنيست الآخرين من الانسحاب، بعد أن انسحبت عضو الكنيست في "يمينا" عيديت سيلمان من الائتلاف، وحرمت الحكومة من أغلبيتها وتركت الكنيست أمام طريق مسدود.

وبحسب القناة 12، قررت القائمة الموحدة بعد مداولات داخلية عدم حضور عضو الكنيست وليد طه جلسة لجنة الكنيست يوم الإثنين. بحسب الشبكة التلفزيونية، فإن هذه الخطوة هي جزء من محاولة لإظهار أن القائمة الموحدة جادة بشأن التجميد المؤقت لعضويتها في الكنيست والائتلاف.

في الأسبوع الماضي، أعلن رئيس الحزب منصور عباس تجميد عضوية الحزب مؤقتا، في ظل الضغوط المتزايدة على الحزب لاتخاذ إجراءات بشأن الاشتباكات العنيفة مؤخرا بين المصلين المسلمين والشرطة الإسرائيلية في الحرم القدسي.

قرار القائمة الموحدة تجميد عضويتها في الإئتلاف كان تصريحيا إلى حد كبير حتى الآن، لأن البرلمان في عطلة، على الرغم من أن مصادر في المعارضة قالت في الأسبوع الماضي إنها تعتبر ذلك فرصة أخرى لإضعاف الإئتلاف وتشجيع الانشقاقات وإسقاط الحكومة. جلسة يوم الاثنين يمكن أن تخلق تداعيات فعلية لهذه الخطوة.

لجنة الكنيست مكونة من 11 عضوا، ثمانية منهم ينتمون للائتلاف. على الرغم من غياب طه، يُعتقد أنه ستكون هناك أغلبية لطرد شيكلي من يمينا.

إذا تمت المصادقة على إبعاده من صفوف الحزب ستكون هذه الخطوة بمثابة ضربة موجعة لتطلعات شيكلي السياسية، حيث تمنعه قواعد الكنيست من خوض الانتخابات مع أي فصيل آخر موجود حاليا في البرلمان في الانتخابات المقبلة، والتي – إذا انهارت الحكومة دون اقتراح بديل من المعارضة – يمكن أن يعلن عنها قريبا.

لكن يمكن لشيكلي تشكيل فصيل سياسي جديد، وهو أمر ألمح مؤخرا إلى أنه يدرسه.

معهد أبحاث الأمن القومي: "حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: الفصل 4، اتحاد كونفدرالي"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

هذا الطريق قائم على نموذج دولتين، "دولة إسرائيل" والدولة الفلسطينية، مفصولتين بحدود على أساس الخط الأخضر، ولا يوجد حاجز مادي، وحرية حركة، وحكومة كونفدرالية مشتركة (انظر الشكل 4).

الفكرة الرئيسة: سيكون لكل شعب دولته الخاصة التي تتحقق فيها هويته الوطنية، بينما ستبقى المستوطنات في مكانها مع حرية التنقل بين الدولتين، ستحتفظ "إسرائيل" بالمشاركة في القضايا الاستراتيجية على مستوى الكونفدرالية.

1. التقسيم الإقليمي

سوف تستند الحدود بين الدولتين على حدود عام 1967، على الرغم من أنه قد يتم الاتفاق على تعديلات على الحدود، مثل تضمين الكتل الاستيطانية داخل "إسرائيل" و/ أو إضافة البلدات العربية بالقرب من الخط الأخضر إلى الدولة الفلسطينية، مع مراعاة رغبات السكان.

2. وضع المستوطنات

ستترك المستوطنات في مكانها وستصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية، وسيكون لديهم ترتيب خاص يسمح لسكانهم بالحفاظ على اتصال مع "إسرائيل" والخضوع "للقانون الإسرائيلي" و"مؤسسات الحكومة الإسرائيلية" في معظم مجالات الحياة، ستكون الحلول العملية مطلوبة لتلك المناطق التي سيطبق فيها القانون الفلسطيني بشكل حتمي، مثل البنية التحتية – بما في ذلك التخطيط وتقسيم المناطق – خاصة في الحالات التي تؤثر على المناطق خارج حدود المستوطنات أو التي تشمل مواطنين فلسطينيين.

سيكون سكان المستوطنات مقيمين دائمين في الدولة الفلسطينية، لكنهم سيحتفظون بـ "جنسيتهم الإسرائيلية" (انظر المناقشة أدناه).

في مقابل ترك المستوطنات، قد تَعرض "إسرائيل" استيعاب عدد معين من الفلسطينيين داخل "دولة إسرائيل".

3. القدس

يمكن أن تكون القدس بمثابة العاصمة المشتركة للدولتين، دون أي حدود مادية بين أجزاء المدينة، على الرغم من أن كل دولة سيكون لها سلطة على أجزاء من المدينة حيث يتركز مواطنوها، في منطقة القدس، أو في جميع أنحاء البلدة القديمة، ستكون هناك حاجة إلى آلية لإدارة "محلية إسرائيلية فلسطينية" مشتركة، ستكون آلية التعامل مع الخلافات بين الجانبين ضرورية.

4. جوانب المواطنة والإقامة

وبحسب النموذج سيكون هناك تمييز بين الجنسية والإقامة الدائمة في كل دولة، سيكون اليهود مواطنين في "إسرائيل"، حتى لو كانوا يعيشون داخل أراضي الدولة الفلسطينية، وسيكون الفلسطينيون مواطنين في الدولة الفلسطينية، حتى لو كانوا يعيشون داخل أراضي "دولة إسرائيل"، ويحق لمواطني كل ولاية التصويت في الانتخابات العامة لولايتهم، في الانتخابات المحلية يحق للمقيمين الدائمين الذين يعيشون في نطاق سلطة السلطة المحلية التصويت، بغض النظر عن جنسيتهم.

5. الهيئة الحكومية

سيكون لكل ولاية حكومة وبرلمان وسلطات حاكمة خاصة بها، بالإضافة إلى ذلك، ستنظم الحكومة الكونفدرالية المشتركة المجالات المشتركة بين الدولتين.

سيتم تحديد المناطق الواقعة تحت سلطة الحكومة الكونفدرالية المشتركة من قبل الجانبين عند إنشاء الكونفدرالية، وفقاً لأحد التقسيمات المحتملة، سيكون للمستوى الكونفدرالي سلطة في الأمن الخارجي وسياسة الاقتصاد الكلي والموارد المشتركة مثل المياه وحماية البيئة والمجال الجوي والفضاء الكهرومغناطيسي، فضلاً عن الشؤون الاقتصادية والمدنية ذات الاهتمام المشترك، سيكون الباقي تحت سيطرة الولايات، وستنظم كل ولاية تلك المجالات بشكل مستقل، تعود الصلاحيات المتبقية، التي لم يتم تخصيصها صراحةً، إلى الولايات.

نظراً لأنه من المفترض أن تتمتع الدولتان بوضع متساوٍ في الاتحاد الكونفدرالي، فمن المفترض أن يتم اتخاذ القرارات على المستوى الكونفدرالي بالإجماع بينهما وأن تكون علاقاتهما ذات طبيعة متبادلة، ومع ذلك قد تصر "إسرائيل" على امتلاك سلطة مهيمنة، على الأقل لفترة محدودة من الزمن، في قضايا ذات أهمية استراتيجية، مثل الأمن الخارجي والاقتصاد، وسوف يتطلب اتفاق بين الجانبين.

بالنظر إلى حرية التنقل بين الدول، سيكون من الضروري ضمان احترام سياسات الحدود الخارجية وتنفيذها في جميع المعابر الحدودية الدولية، لهذا الغرض، قد يتم وضع ممثلين عن دولة ما عند نقاط العبور إلى أراضي الدولة الأخرى، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، سيكون تنفيذ هذه الترتيبات متبادلاً.

يمكن أن يكون للمؤسسات والهيئات التي ستعمل على المستوى الكونفدرالي هياكل مختلفة، يتمثل أحد الخيارات في إنشاء هيئة إدارية كونفدرالية شاملة تتضمن آلية دائمة لاتخاذ القرار، وآلية تنفيذية، ونظاما قضائيا، والتي ستعمل مباشرة داخل كلا الدولتين، مع ذلك من الممكن أيضاً تصور هيكل أكثر محدودية، والذي يركز على وجود منتدى لاتخاذ القرار مع ممثلين من كلتا الدولتين، بينما يتم تحديد تنفيذ القرارات المتخذة على المستوى الكونفدرالي في أراضي كل ولاية من قبل سلطات تلك الدولة.

ستكون هناك حاجة إلى آلية لحل النزاعات بين الدول، بالنظر إلى الوضع المتكافئ للدولتين، وهو أساس النموذج، قد تكون مشاركة طرف ثالث ضرورية للتغلب على الجمود، يعني إشراك طرف ثالث والتخلي عن درجة معينة من الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاتحاد وإدخال جهة فاعلة خارجية في اللعب.

يجب تحديد طريقة تمويل الحكومة الكونفدرالية، فمن المفترض أن تساهم "إسرائيل" في الميزانية أكثر من مساهمة الدولة الفلسطينية، بالنظر إلى التفاوت الاقتصادي بينهما.

6. المشاركة الفلسطينية في الحكومة

سينتخب الفلسطينيون الحكومة في الدولة الفلسطينية، و"الإسرائيليون" سينتخبون الحكومة في "دولة إسرائيل"، لذلك لن يشارك الفلسطينيون في صنع القرار في "إسرائيل"، باستثناء القرارات التي تخضع لسلطة الحكومة الكونفدرالية، كما هو موضح أعلاه.

7. حرية التنقل داخل الاتحاد

ستكون هناك حدود محددة بين الدولتين ولكن لن تكون هناك حدود مادية، وسيسمح بحرية التنقل بين الدولتين، إذا كانت هناك عمليات تفتيش عند نقاط العبور بين الدولتين، فسيتم تطبيقها بالتساوي على كلا الجانبين، عند الدخول إلى "إسرائيل" والدولة الفلسطينية، هذا لن يكون مناسبا "للإسرائيليين" الذين اعتادوا على حرية المرور بين "إسرائيل" والضفة الغربية، من المستوطنات وإليها.

قد يكون من الممكن فرض قيود على نقل سكن الفرد بين "إسرائيل" والدولة الفلسطينية، لضمان بقاء طابع كل دولة على حاله، إذا كان هناك ممر مجاني بين الولايات، فقد يكون تطبيق هذه القيود صعباً.

تتطلب حرية حركة المركبات بين الولايات لوائح مناسبة فيما يتعلق بالترخيص والتأمين، سوف تتطلب حركة البضائع بينهما لوائح متوافقة، على النحو المحدد أدناه.

8. قضية اللاجئين

ستقرر كل دولة بشكل مستقل شروط المواطنة الخاصة بها، وبناءً عليه، ستكون الدولة الفلسطينية قادرة على تحديد من له الحق في الحصول على الجنسية الفلسطينية، وقد تكون قادرة على السماح بعودة اللاجئين وأحفادهم من الخارج إلى الدولة الفلسطينية، ما لم يتم استبعاد ذلك أو تقييده في الاتفاقية بين الجانبين، يمكن اعتبار ذلك جزءاً من حل قضية اللاجئين، بالنظر إلى حرية التنقل في أراضي الاتحاد، قد يحاول أحفاد لاجئي عام 1948 تحقيق "حق العودة" إلى مواطن عائلاتهم الأصلية ومحاولة أن يصبحوا سكانا دائمين في "دولة إسرائيل".

9. الجوانب الأمنية

ستكون كل دولة مسؤولة عن الأمن الداخلي داخل حدودها وسيكون لها قواتها الأمنية الخاصة.

يقوم النموذج الكونفدرالي على فكرة المساواة بين الدول، ومع ذلك قد يكون من الممكن الاتفاق على أن الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح ولديها فقط قوات أمنية محدودة.

إن الاحتفاظ بحق "قوات الأمن الإسرائيلية" في القيام بعمليات في أراضي الدولة الفلسطينية يتعارض مع سيادة الدولة الفلسطينية، ومع ذلك في نظام كونفدرالي، قد يكون من الأسهل لكلا الجانبين قبول إمكان مثل هذا الترتيب في مواقف معينة أكثر من واقع دولتين منفصلتين، من المفترض أن يعطي الفلسطينيون موافقتهم على هذا الحق على أساس مؤقت، بحيث لا يكون ترتيباً دائماً.

وستتحمل الحكومة الكونفدرالية مسؤولية الأمن الخارجي ويمكن أن تسند هذه المهمة إلى "قوات الأمن الإسرائيلية"، مع احتمال ضم قوات الأمن الفلسطينية، قد تخدم السيطرة على الحدود لتبرير "وجود عسكري إسرائيلي" دائم في وادي الأردن.

يجب تحديد طبيعة الآلية داخل الإطار الكونفدرالي لتقرير قضايا الأمن الخارجي، بما في ذلك المجال الجوي والمجال الكهرومغناطيسي والمجال البحري، من المفترض أن "إسرائيل" ستطالب بأن تكون لها السلطة الغالبة في هذه القرارات، إذا كان الاتفاق الفلسطيني مطلوباً، فعندئذ سوف يُمنح ممثلو الدولة الفلسطينية حق النقض.

من المفترض أن يكون تشكيل التحالفات العسكرية الخارجية ودخول الجيوش الأجنبية إلى أراضي الاتحاد مقيداً، ما إذا كانت هذه القيود ستطبق بالتساوي على كلا الجانبين، ما يعني أن الدولة الفلسطينية ستضطر إلى إعطاء موافقتها إذا كانت "إسرائيل" ترغب في نشر قوات عسكرية أجنبية (على سبيل المثال، القوات الأمريكية) في "إسرائيل"، ما يثير تساؤلات.

التعاون الأمني، بما في ذلك التعاون الاستخباراتي، بين الجانبين – بشكل روتيني وفي الوقت الحقيقي – سيكون ضرورياً لمعالجة التهديدات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري الحفاظ على التعاون الوثيق في مكافحة الجريمة العابرة للحدود، والتي من المتوقع أن تزداد بالنظر إلى فتح الحدود.

يمكن أن يكون الانتقال تدريجياً، بحيث تحتفظ "إسرائيل" بمسؤوليتها عن الأمن في المراحل الأولى وحتى يستقر الوضع، سيحتاج الجانبان إلى تحديد موعد التقدم إلى المرحلة التالية، وإن فكرة إشراك الرقابة الدولية في هذا القرار ستدخل عناصر التدويل لقضايا الأمن القومي.

10. الجوانب الاجتماعية

بما أن النموذج الكونفدرالي يقوم على وجود مؤسسات مشتركة وحدود مفتوحة، فمن المهم أن يخضع المجتمعان "الإسرائيلي والفلسطيني" لعملية مصالحة.

11. الجوانب الاقتصادية والمدنية

نظراً لأن النموذج الكونفدرالي يحتفظ بعلاقة مهمة بين الدولتين، فمن المحتمل أن تؤدي الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الدول إلى تقويض استقرار الاتحاد الكونفدرالي، لذلك، من الضروري تضييق هذه الفجوات.

سوف تتطلب الحدود المفتوحة بين الدولتين سياسة منسقة بشأن الاستيراد والتجارة وقواعد الضرائب التنظيمية وغير المباشرة وأي إجراءات أخرى مطلوبة في غياب الحدود الاقتصادية، ستكون المنطقة البحرية قبالة ساحل قطاع غزة تحت السيطرة المدنية للدولة الفلسطينية (على افتراض أن غزة ستكون جزءاً من الدولة)، والتي تشمل الحق في تنظيم استغلال الموارد البحرية، بما في ذلك حقول الغاز، وإصدار تراخيص الصيد والشحن.

إذا لم تصبح غزة جزءاً من الاتحاد الكونفدرالي، فيمكن السماح للدولة الفلسطينية بالوصول إلى البحر واستخدام الموانئ في "إسرائيل".

12. الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة

يحافظ النموذج على الطابع اليهودي لـ "دولة إسرائيل"، بينما سيتم التعبير عن الهوية الفلسطينية في الدولة الفلسطينية، سيسمح التمييز بين الإقامة والمواطنة للمواطنين العرب في "دولة إسرائيل" بتحقيق هويتهم الوطنية في إطار الدولة الفلسطينية دون التخلي عن إقامتهم في "إسرائيل"، إذا كان هذا هو خيارهم، وقد يؤدي هذا أيضاً إلى زيادة الوزن النسبي لليهود داخل "دولة إسرائيل".

13. المحافظة على الطابع الديمقراطي والليبرالي للدولة

من خلال تمكين "إسرائيل" من التخلي عن سيطرتها على الفلسطينيين، يزيل النموذج التحديات الكبيرة التي تواجهها "الديمقراطية الإسرائيلية".

قد يتطلب تطبيق النموذج أن تكون الدولة الفلسطينية ديمقراطية بالمعنى الأساسي، وهو ما يعني تبني المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إذا لم يتم الوفاء بهذا الشرط، فسيواجه إطار الكونفدرالية

صعوبات، حيث ستظهر حينها من دولة ديمقراطية واحدة وأخرى غير ديمقراطية، إذا كانت قضية حقوق الإنسان في الدولتين ترتكز على المستوى الكونفدرالي، فإن الحكومة الكونفدرالية ومؤسساتها، بما في ذلك المحاكم، سيكون لها سلطة التصرف في هذا المجال، إذا لم يتم تأصيل القضية على المستوى الكونفدرالي، فلن تتمتع هذه الحقوق إلا بحماية محدودة بناءً على مستوى التزام كل دولة.

14. التداعيات على مواطني إسرائيل العرب

من المنطقي السماح لمواطني "إسرائيل" العرب بالاختيار بين البقاء "مواطنين إسرائيليين" أو أن يصبحوا مواطنين في الدولة الفلسطينية، على أي حال يمكنهم البقاء في أماكن إقامتهم نتيجة الفصل بين الإقامة والجنسية.

النموذج يمنح الشعب الفلسطيني تحقيق التطلعات الوطنية ويهدف إلى إنهاء الصراع، لذلك فهي تسمح للمواطنين العرب في "إسرائيل" بالتوفيق بين "هويتهم الإسرائيلية والفلسطينية"، حتى لو اختاروا البقاء مواطنين في "إسرائيل".

15. التداعيات على السلطة الفلسطينية

هذا النموذج يجعل من الممكن للسلطة الفلسطينية أن تكون بمثابة أساس لحكومة الدولة الفلسطينية وحتى للحفاظ على قواتها الأمنية وممثليها في الخارج، ومع ذلك من أجل استقرار الدولة الفلسطينية، سيحتاج الجمهور الفلسطيني إلى الثقة في قيادتها، لذلك ستحتاج السلطة الفلسطينية إلى إجراء إصلاحات لاستعادة تلك الثقة، بما في ذلك التعامل مع الفساد الحكومي.

16. قطاع غزة

من أجل ضم غزة إلى الاتحاد الكونفدرالي، ستحتاج حكومة الدولة الفلسطينية إلى سيطرة فعلية على قطاع غزة، حتى يمكن للاتحاد أن يعمل هناك أيضاً. وهكذا، على سبيل المثال، لضمان حرية التنقل بين الدولتين، يجب منع العناصر الإرهابية أو الإجرامية من غزة من دخول إسرائيل بحرية.

قد يكون من الممكن الاحتفاظ بجدار مادي ونقاط تفتيش بين غزة ودولة إسرائيل مع استمرار وجود حدود مفتوحة بين الضفة الغربية وإسرائيل، إذا كان هناك مثل هذه الحدود المادية، فيجب ضمان المرور الحر وغير المنقطع بين شطري الدولة الفلسطينية.

يمكن أن تنضم غزة إلى الكونفدرالية في مرحلة لاحقة، بعد أن تكون الكونفدرالية قائمة بالفعل. يمكن أن تصبح غزة دولة منفصلة خاصة بها. في هذه الحالة، سيتكون الكونفدرالية من ثلاث ولايات. بالطبع، في مثل هذا الوضع، يجب التأكد من أن الفلسطينيين لديهم صوتان في الحكومة الكونفدرالية مقابل صوت واحد لـ "إسرائيل" وأن يتم تحديد الصيغة المناسبة.

17. إنشاء الكونفدرالية

سوف يقوم الاتحاد الكونفدرالي على أساس إقامة دولة فلسطينية، وبالتالي سوف تعترف الدولتان ببعضهما بعضا كدول قومية لشعبيهما.

سيؤسس الاتحاد باتفاق دولي بين الجانبين، ستكون هناك حاجة إلى اتفاق مفصل لكي يعمل الاتحاد.

إلى الحد الذي يشمل فيه الاتفاق نقل الأراضي الخاضعة الآن "للقانون الإسرائيلي" إلى سيطرة الدولة الفلسطينية، بما في ذلك أجزاء من القدس الشرقية، يتطلب "القانون الإسرائيلي" أغلبية 80 من أعضاء الكنيست أو إجراء استفتاء، بعيداً عن هذا الشرط الرسمي، يبدو من المناسب أن يتم تحديد إنشاء الكونفدرالية عن طريق استفتاء أو عن طريق الانتخابات، بالنظر إلى التغيير الجذري في النظام الذي يقترحه هذا النموذج.

سيتطلب إنشاء الاتحاد تشريعات داخلية وتعديلات قانونية في "إسرائيل"، ويجب أن ترتكز الترتيبات على المستوى الدستوري، من المفترض أن تكون هذه العملية مصحوبة بنقاش عام ساخن.

سيحتاج الجانب الفلسطيني أيضاً إلى إجراء تعديلات قانونية جوهرية من جانبهم من أجل إنشاء اتحاد كونفدرالي.

18. جدوى الكونفدرالية

يمنح النموذج الفلسطينيين دولة خاصة بهم، وبالتالي قد يوافقون على هذا النموذج، رغم أنه يحتفظ بدرجة معينة من "السيطرة الإسرائيلية" من خلال الحكومة الكونفدرالية ولا يشمل إخلاء المستوطنات، من وجهة نظر "إسرائيل"، يقدم النموذج بعض الحلول لمصالحها الوطنية والإقليمية، حتى لو دعا إلى إقامة دولة فلسطينية على كامل الأرض حتى الخط الأخضر، ومشاركة الفلسطينيين في عملية صنع القرار.

يتطلب النموذج ترسيم الحدود بين الدولتين، وعلى الرغم من حرية المرور بين الدولتين، سيتعين على كل طرف التنازل عن مطالب السيادة على أجزاء من الأرض.

هذا يمثل إشكالية بالنسبة للكثيرين في "الجمهور الإسرائيلي" غير المستعدين للتخلي عن السيطرة على "أرض إسرائيل" وللكثيرين من الجمهور الفلسطيني الذين يطالبون بالسيطرة على جميع أراضي عام 1948، بما في ذلك تلك الواقعة داخل الخط الأخضر.

لإنشاء كونفدرالية، سيتعين على "إسرائيل" والفلسطينيين الاتفاق على العديد من القضايا الخلافية بمستوى عالٍ من التفصيل، الاتفاق ضروري على ما يلي: القيام بنشاط أمني داخل أراضي الدولة الفلسطينية؛ طريقة اتخاذ القرار بشأن المسائل الاستراتيجية؛ الإدارة المشتركة للقدس؛ الترتيبات الخاصة التي ستطبق على المستوطنات، سياسة الهجرة، قضية اللاجئين، السياسة الاقتصادية، تقسيم الموارد الطبيعية المشتركة، وقضايا أخرى تخص الدولتين، هذا يعني أن الاتفاق سيكون ضرورياً بشأن القضايا الجوهرية التي لم يمكن حلها في الجولات السابقة من مفاوضات السلام، وسيتعين على الجانبين أيضاً الاتفاق على قضايا أخرى خاصة بالنموذج الكونفدرالي، ومن ثم فإن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق يبدو تحدياً لا يمكن التغلب عليه.

فرص النجاح كحل دائم للصراع

1. لكي يعمل الاتحاد الكونفدرالي، ستحتاج الدولتان إلى التعاون على المدى الطويل، وسيحتاج الطرفان إلى التغلب على العداء وانعدام الثقة ووجهات النظر المختلفة الموجودة حالياً بينهما، فالخلافات بين الدول والانتهاكات الجسيمة للاتفاق من قبل أحد الطرفين والمواجهات العنيفة بين الدولتين أو مواطنيهما ستشكل تحدياً لاستقرار الاتحاد الكونفدرالي.

2. ستتطلب إدارة الشؤون في النموذج الكونفدرالي أن تتفق الدولتان على العديد من القضايا الجوهرية، بما في ذلك نظام الحدود والقدس والسياسة الاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية المشتركة، لذلك سيكون لكل دولة حق النقض (الفيتو) على هذه القضايا، قد تنتهي النزاعات في طريق مسدود، ما سيضر بقدرة الاتحاد الكونفدرالي على العمل، إذا مُنحت الحكومة الكونفدرالية سلطة على القضايا المتنازع عليها بين الجانبين، فسيكون من الصعب الوصول إلى اتفاق خلال مرحلة تحديد السياسة المشتركة، ومع ذلك إذا تم تخصيص السلطة في هذه المجالات للولايات وتبنى كل منها سياسة مختلفة، فستحدث اشتباكات حتمية في مرحلة التنفيذ.

3. حرية المرور بين الدولتين قد تؤدي إلى توترات بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين، علاوة على ذلك نظراً لأن النموذج لا يتصور أي سيطرة فعالة على الأشخاص الذين يسافرون بين الدول، فسيكون هناك خطر انتقال "العناصر الإرهابية" بين الدول، والذي يتفاقم بسبب حقيقة أن السياح والزوار الأجانب سيكونون أيضاً قادرين على التنقل بحرية بين الدول.

4. إن الوضع الذي ينتقل فيه الفلسطينيون إلى "إسرائيل" وينتقل "الإسرائيليون" إلى الدولة الفلسطينية – لا سيما إذا كانت هذه الجماعات مدفوعة بالأيديولوجية – من شأنه أن يسبب التوتر، ومما يثير القلق بشكل خاص ما إذا كان أحفاد لاجئي 1948، سواء كانوا يقيمون حالياً في الضفة الغربية أو في دول أخرى، يحاولون تحقيق "حق العودة" من خلال الاستقرار في موطن عائلاتهم الأصلية.

5. حرية حركة البضائع بين الدول قد تضر بـ"الاقتصاد الإسرائيلي"، خاصة إذا كانت الدولة الفلسطينية لا تفرض بشكل فعال الترخيص، والمعايير الرسمية، والضرائب، وما إلى ذلك، علاوة على ذلك، فإن الجرائم العابرة للحدود عرضة للزيادة، لا سيما بسبب التفاوت الاقتصادي بين الدول.

6. التوتر بين سكان المستوطنات المتبقية في أراضي الدولة الفلسطينية وسلطات الحكم في تلك الدولة شبه حتمي، لا سيما في حالة الخلافات بينهم وبين السكان الفلسطينيين، بقدر ما يكون لهذه المواجهات مكون أيديولوجي وديني، فمن المرجح أن يصبح الخلاف أكبر.

7. يرجح أن تكون الإدارة المشتركة في البلدة القديمة في القدس مصدر خلاف وخلافات، قد تؤدي الحاجة إلى العمل الجماعي إلى الشلل وتجنب الأطراف الخطوات اللازمة، في حين أن الإجراءات الأحادية من المرجح أن تخلق مواجهات بين الجانبين، يمكن لحادث واحد حساس في القدس أن يصل إلى كامل أراضي الكونفدرالية، بل ويؤثر على العلاقات مع الدول المجاورة.

8. يسهّل النموذج الكونفدرالي قبول مطلب "إسرائيل" بالحفاظ على درجة معينة من حرية العمل لقواتها الأمنية في أراضي الدولة الفلسطينية، على الأقل خلال المراحل الأولى وحتى استقرار الوضع الأمني، ومع ذلك، فإن النشاط الأمني داخل أراضي الدولة الفلسطينية يمكن أن يؤدي إلى توترات من شأنها تقويض استقرار الكونفدرالية، لا سيما إذا تكررت بشكل متكرر وعلى مدى فترة طويلة من الزمن.

9. إذا احتفظت "إسرائيل" بمسؤولية الأمن الخارجي، بما في ذلك الحق في الانتشار على طول الحدود الخارجية، فسيكون من الممكن فرض نزع السلاح من الدولة الفلسطينية ومنع دخول العناصر التي تشكل تهديداً أمنياً للاتحاد، ومع ذلك إذا تُركت مجالات معينة، مثل الأمن الخارجي، حصرياً تحت سيطرة "إسرائيل"، فسيصبح هذا مصدر إحباط مستمر داخل الاتحاد الكونفدرالي.

10. قد تكون الفوارق الاقتصادية بين الدول عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار، على الرغم من أن العلاقة بين الدول من المتوقع أن تعزز اقتصاد الدولة الفلسطينية، إلا أن نجاح الاتحاد الكونفدرالي يتطلب استثمارات كبيرة وطويلة الأجل لتضييق الفجوات القائمة، قد لا يكون أمام "إسرائيل" خيار سوى دعم الاقتصاد الفلسطيني، والذي من المرجح أن يثقل كاهل "الاقتصاد الإسرائيلي."

11. يطرح ضم قطاع غزة كجزء من الكونفدرالية تحديات كبيرة لاستقرار الكونفدرالية، أولاً، إلى الحد الذي لا تتمتع فيه حكومة الدولة الفلسطينية بالسيطرة الكاملة على ما يحدث في غزة، فإن حرية دخول الأشخاص والمركبات والبضائع من غزة إلى "إسرائيل" ستثير مخاوف بشأن الأمن والجريمة والقضايا الاقتصادية، علاوة على ذلك، فإن ضم غزة إلى الاتحاد سيتطلب استثمارات ضخمة، الأمر الذي سيؤثر على ميزانية الاتحاد، ومع ذلك، إذا لم تكن غزة جزءاً من الاتحاد الكونفدرالي، فستظل مصدراً لعدم الاستقرار ولن يتم حل "النزاع الإسرائيلي الفلسطيني" بشكل كامل.

12. من المشكوك فيه أن يكون هناك اتحاد مستقر ممكناً نظراً للاختلافات الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية الكبيرة بين الدول التي يتكون منها الاتحاد، على وجه الخصوص، من غير الواضح ما إذا كان الاتحاد الكونفدرالي ممكناً ما لم يكن لدى الدولتين أنظمة ديمقراطية، من المشكوك فيه أن الدولة الفلسطينية ستحافظ بنجاح على طابعها الديمقراطي، خاصة في المراحل الأولى، بالنظر إلى أنها تفتقر إلى التقاليد الديمقراطية.

13. يشير التاريخ إلى أن الكونفدراليات ليست أنظمة مستقرة، ينقسم بعضها إلى ولايات منفصلة بينما يتحد البعض الآخر لتشكيل دولة فيدرالية واحدة.